الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٤٩٢ (الاستئناف ٢)

الخميس، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كارديناس	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد هنزه
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد أوباليجورو
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مرتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

خطة للسلام

ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (S/1995/1)

95-85058

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/٣٠، الخميس
١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البوسنة والهرسك يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميستش (البوسنة والهرسك) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل البرازيل. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي إذ يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وبصفتكم الممثل الدائم للبلد الشقيق الأرجنتين، ما برحتم تديرون أعمال المجلس بكفاءة تدعو الى الاعجاب وتولون اهتماما خاصا للشفافية - وهي سمة تحظى بتقدير واسع النطاق لدى غير الأعضاء وتستحق التقدير العام.

وأود أيضا أن أتقدم للسفير مانزي باكوراموتسا، ممثل رواندا، بعبارات الاحترام العظيم لما أبداه من حكمة ونزاهة مهنية في اضطلاعه باقتدار بمهامه خلال الشهر الماضي.

اغتنم هذه الفرصة لأحيي الأعضاء غير الدائمين الجدد الخمسة الذين انضموا الى المجلس في مداولاته خلال فترة عضوية ستكون دون شك حافلة بالأعمال والتحديات.

إننا نرحب بالفرصة المتاحة لأعضاء الأمم المتحدة عموما للرد على "ملحق لخطة للسلام"، الذي طرحه الأمين العام على مجلس الأمن والجمعية العامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وسيوفر هذا التبادل للأفكار والملاحظات، وإن كانت أولية الطابع، مدخلا مفيدا للوفود والأمانة العامة للتأمل المتعمق في قدرة المنظمة على صون السلم والأمن في لحظة من الفرص التاريخية الجديدة للدور الشامل للأمم المتحدة.

لا بد لي أن استهل تعليقاتي على الجوانب الأكثر تحديدا من الوثيقة بالاشارة الى أن البرازيل لا تزال على اقتناع بأن السلم والأمن لا يمكن فصلهما عن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. وإذ نشعر بالحاجة الى الاشتراك بنشاط في تعزيز الجهد الدولي المجدد لصالح التنمية، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن وجود خطة للتنمية جديدة أمر أساسي لنجاح أي خطة للسلام. ولهذا نود أن نؤكد على أهمية إحراز التقدم في إقامة شراكة حقيقية بين البلدان الأقل تقدما والأكثر تقدما، وبالسرعة اللازمة، كخطوة حاسمة لتعزيز نظام دولي منصف وسلمي على عتبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

يتضمن ملحق الأمين العام عددا من الأفكار والمقترحات التي تتطلب دراسة وفحصا دقيقين. وكونه موجها الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين - بالاضافة الى تقديمه الى مجلس الأمن - يدعو بالتالي الى مناقشة مطولة تسمح للوفود بأن تتأمل في الأفكار والمقترحات المثيرة للاهتمام الواردة في التقرير وأن تركز على الاجراءات التي يمكن واقعيا اتخاذها.

إن تحليل التغييرات في البيئة الدولية المقدم من الأمين العام في الملحق المعروض علينا يحمل سلطة الخبرة المكتسبة من الاتصال المباشر بعدد من الحالات الصعبة، التي لا يزال بعضها دون حل والتي لا تزال تتحدى المهارات الدبلوماسية المعاصرة. والأمين العام، اذ يعترف بتعقيدات معالجة الصراعات بين الدول أو الصراعات الداخلية التي عرضت الأمم المتحدة للانتقادات، يتبع نهجا حذرا ازاء المشاكل التي صادفها ويمتنع عن تحديد الأسس المقبولة التي يجب بموجبها مواصلة الاضطلاع بجهود صنع السلام وحفظ السلام.

وفي هذا السياق، نوافق على الأهمية التي يعلقها الأمين العام على الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق وعلى تأكيده أن

"موافقة الأطراف وعدم التحيز وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس" (S/1995/1، الفقرة ٣٣)

أمر أساسي لنجاح مساعي الأمم المتحدة.

كما نرحب بالاعتراف الصريح بالحاجة الى إبقاء الحكومات المساهمة بقوات على علم تام بتطور عمليات حفظ السلم. وقد طرأت تحسينات هامة مؤخرا في زيادة الشفافية، ويبدو أن هناك توافقا بازغا في الآراء بشأن استصواب إحراز المزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

غير أنه من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق بسهولة بشأن اقتراح إنشاء قوة الرد السريع أو أية ترتيبات مماثلة للتعامل مع حالات الطوارئ. ومع أن البرازيل ما فتئت تتخذ عددا من الخطوات لتسهيل توفير قوات للأمم المتحدة، عن طريق تبسيط الإجراءات للحصول على الموافقة التشريعية على الوزع وعلى تنظيم دورات تدريبية عسكرية خاصة، فإننا لا نحبذ التسرع في إنشاء قوة رد قبل إجراء الدراسة الشاملة للآثار المالية وغيرها من الآثار ذات الصلة.

وبالمثل، إن أي تعديل لدور منسقي الأمم المتحدة المقيمين، الذي هو أساسا دور اقتصادي واجتماعي وإنساني، بحيث يشمل ولاية سياسية أوسع نطاقا في سياق بناء السلم بعد انتهاء الصراع، يتطلب القيام بدراسة سابقة متأنية.

وكتعليق عام، يود وفد بلادي أن يؤكد أننا عند النظر في طرق تحسين أو تسريع استجابة المنظمة للحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، يجب ألا تغيب عن بالنا الصعوبة الكامنة في وصف حلول عامة لمشاكل محددة بطبيعتها. وسواء كان التركيز على الدبلوماسية الوقائية، أو صنع السلام أو المصالحة الوطنية والتعمير الاقتصادي في إطار سيناريو ما بعد انتهاء الصراع، ستظل الحساسية والخبرة المكتسبة من كل حالة على حدة ضروريتين، مع المراعاة الواجبة لشواغل المدنيين المتأثرين، إذا ما كان لنا أن نواجه تحديات حقبة ما بعد الحرب الباردة مواجهة كافية. إن الخبرة المكتسبة من السنوات الماضية علمتنا فعلا أنه ليست هناك صيغ جاهزة لتعزيز السلم، كما أنه لا يوجد عنصر فعال واحد في مجموعة الأمم يمكنه أن يدعي احتكار الحكمة.

وفي هذه المرحلة، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا أهمية اعتماد الأمم المتحدة على وسائل تنفيذ الأنشطة الموكولة إليها بمقتضى الميثاق بطريقة مستقرة يمكن التنبؤ بها. وعلى وجه الخصوص، في حالة عمليات حفظ السلام، التي ربما تكون أكثر الأدوات التي تحت تصرف المنظمة فائدة لتناول الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، يعتبر إضفاء الطابع المؤسسي على جدول الأنصبة المخصص لتوزيع نفقات حفظ السلام، الموضوع بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٢٨) لسنة ١٩٧٣ الذي جرى تأكيده مرارا منذ ذلك الوقت، هدفا ينبغي السعي إلى تحقيقه.

إن جدول الأنصبة الخاص يتضمن عددا من الاعتبارات السياسية والاقتصادية الرئيسية. وإن استمرار الالتزام به طوال أكثر من ثلاثين عاما وفّر الاستقرار للأسس المالية الخاصة بهذه المنظمة. أولا وقبل كل شيء، مبدأ المسؤولية الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، كما يعترف بها في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) يعني الاعتراف بأن نفقات حفظ السلام، التي تشكل في الوقت الحاضر معظم نفقات المنظمة، مسؤولية جماعية لكنها مميزة واقعة على الدول الأعضاء. وإن الجدول الخاص يذكرنا بأن المجلس عندما يمارس سلطاته الاستثنائية التي يحمله إياها الميثاق ينبغي أن يتصرف بطريقة مسؤولة ماليا.

إن المبادئ الأخرى للجدول الخاص لا تزال الدول الأعضاء تتمسك بها باستمرار في جميع قرارات الجمعية العامة المكرسة لتمويل نفقات حفظ السلام. والبلدان المتقدمة النمو في وضع يجعلها تساهم مساهمة أكبر من مساهمة البلدان النامية في تمويل النفقات، لأن صيانة السلم والأمن الدوليين مهمة تضامنية ينبغي أن تؤدى عن طريق تجميع الموارد من الدول وفقا لقدراتها على الدفع ووفقا لضرورات صيانة السلم والأمن الدوليين.

وسأركز تعليقاتي الإضافية أساسا على أجزاء وثيقة الأمين العام المكرسة للجزاءات ونزع السلاح.

إن الفصل الخاص بنزع السلاح يبدو مركزا على منظور يثير الشك، وذلك لأنه يضع على نفس المستوى كلا من عملية الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة بين الأفراد والفصائل في داخل مجتمع بذاته، ومهمة السعي لتحقيق نزع السلاح بين الدول وتنفيذه والتحقق منه. إن العملية المسماة بنزع السلاح على نطاق صغير المتعلقة بالأسلحة الصغيرة ينبغي ألا تُتناول بوصفها نزع سلاح جزئيا، وتبدو انها تنسجم انسجاما كافيا مع سياق التدابير الرامية إلى عكس اتجاه انتهاك القانون والنظام بعد انتهاء الصراع.

علاوة على ذلك، إن هذا القسم من الوثيقة لا يصور الدور الذي يمكن أن يقوم به نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار في السياق الأمني الراهن. ونحن نذكّر بأنه كان هناك اتفاق واسع النطاق في السنوات الأخيرة بشأن الأهمية المتزايدة لمنع انتشار جميع أسلحة التدمير الشامل، والقضاء عليها تدريجيا - سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية. ومن الجدير أن نلاحظ، من ناحية أخرى، أن الجهود التي تبذل فيما يتعلق بالشفافية وبناء الثقة، في مجال الأسلحة التقليدية والميزانيات العسكرية، قد حققت بعض النجاح.

وأود أن أذكر بارتياح أن الفصل المتعلق بالجزاءات يتناول بطريقة مبدعة صريحة مسألة لا تزال تثير قلقا متزايدا بين الدول الأعضاء. وبالفعل فإن المشاكل والتناقضات التي ذكرها الأمين العام تعكس قلق عدد متزايد من الوفود فيما يتعلق بما يتصور غالبا أنه لجوء متسرع للجزاءات أو تنفيذها لأبعد من الحد الزمني الذي يبدو عادلا أو كافيا. وأود أن أذكر أيضا أن البرازيل قد أعربت باستمرار عن رأيها في أن قرارات مجلس الأمن التي تفرض بها جزاءات يجب أن يلتزم بها من توجه إليهم وكذلك المجلس نفسه.

إن الاقتراح بإنشاء آلية لرصد تطبيق الجزاءات، على النحو الوارد في الفقرة ٧٥، له وجاهته، غير أنه سيحتم مناقشة إنشائها وتنفيذها على نطاق واسع، كما أن دور الأمانة العامة المحدد يتطلب إجراء مناقشة حوله بين الوفود.

في الختام، يعرب الوفد البرازيلي عن شكره للأمين العام لتقديمه لنا مادة ممتعة لتوجيه انتباهنا إليها، ويعلن عن استعداده للمشاركة في مزيد من المداولات بشأن الموضوعات المثارة في الوثيقة المطروحة علينا. وككلمة أخيرة، أود أن أعرب عن تأييدنا للاقتراحات المتعلقة بوضع قائمة حلا للمصاعب التي تواجهها الأمانة العامة في العثور على أفراد بارزين ذوي مهارات دبلوماسية يرغبون في أن يكونوا ممثلين خاصين للأمين العام، وعن رغبتنا في تقديم بعض الأسماء لإدراجها في تلك القائمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة التي وجّهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي سروري الكبير أن أجلس هنا إلى هذه الطاولة تحت رئاستكم، وأنا أعلم تماما أن المجلس في أيد أمينة تماما، وأتمنى لكم أحسن الأمنيات فيما يتبقى لكم من مدة رئاستكم للمجلس.

أود أيضا أن أطلب من وفد رواندا أن ينقل إلى صديقنا وزميلنا، السفير الممثل الدائم لرواندا، تهانئنا وشكرنا على ما قام به؛ إن عمله الشاق خلال شهر كانون الأول/ديسمبر نال كثيرا من التقدير.

وكما فعل سفير البرازيل، أود أن أعرب عن تهانئي لأعضاء المجلس الجدد. ويسرنا غاية السرور أن نراهم جميعا وقد تحملوا مسؤولياتهم الهامة للغاية. إننا نعرب لهم عن تأييدنا، وبطريقة ما عن تعاطفنا معهم أيضا.

لا أعتزم هذا الصباح أن أطرح الطائفة المتنوعة الكاملة لآراء نيوزيلندا بشأن جهودنا الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين. فقد قام وزير خارجية بلادي بذلك في المناقشة العامة في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، ويبدو لي أن ما قاله في ذلك الوقت ما زال مناسبا. أود، بدلا من ذلك، أن أدلي ببعض التعقيبات الأولية على "ملحق الأمين العام لخطة للسلام". آمل أن تغفروا لي - سيدي، أنتم وموظفي الأمانة العامة، لأني أتيت الى هنا دون بيان معد سلفا.

أعتقد أن بعض الاصلاحات الهامة التي أدخلناها على عمليات المجلس في ما يقرب من السنة التي مضت، استند الى حقيقة أنه يجب إجراء حوار أفضل بين أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة غير الأعضاء في المجلس. ويبدو لي أنه اذا كان لنا أن نجري حوارا صريحا، فيجب أن يكون في مقدورنا أن نأتي هنا الى المجلس وأن نتبادل وجهات النظر. وبالتأكيد، يجب ألا نأتي بذهن منغلق وبعجز عن الرد على النقاط التي تثار في سياق النقاش.

لدى الإشارة الى "ملحق الأمين العام لخطة للسلام"، أود أن أبدأ بالنتيجة التي خلص اليها لأنني أعتقد أنها هامة جدا، وأؤيد كل كلمة فيها - إنه يقول إن من المطلوب اتخاذ قرارات صعبة. إنها غير مطلوبة لأننا فشلنا؛ فأنا أؤمن بأن تقدما حقيقيا تم إحرازه. إن القرارات الصعبة مطلوبة لأننا بدأنا نحقق النجاح. لقد بدأت الأمم المتحدة العمل في مجال السلم والأمن الدوليين بالطريقة التي أريد لها أن تعمل بها.

ويبدو لي أن الأمم المتحدة كانت تحبو طوال معظم السنوات الخمسين الماضية. أما في السنوات القلائل الأخيرة فقد بدأنا نتعلم المشي بل ربما الجري قليلا. ومن الطبيعي أننا تعثرنا قليلا، فهذه طبيعة الحياة. لكن دعونا لا نصاع الى أولئك الذين تكلموا في هذه المناقشة ليطالبوا بضرورة عودة الأمم المتحدة الى الزحف لأن هذا هو ما تعرفه على خير وجه. نحن نقف بحزم الى جانب الأمين العام حين يقول:

> "ليس هناك ما يدعو الى الاحباط أو التشاؤم". (S/1995/1، الفقرة ١٠٥).

وعلينا أن نمضي قدما بثقة وشجاعة.

اسمحوا لي أن أنتقل الى الجزء الخاص بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، في ملحق الأمين العام. هذه مهمة أساسية منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وأجد من الغريب بعض الشيء، أن هذا الجزء الهام والجوهري من الملحق لا يشير الى الميثاق على الاطلاق. فالأمين العام يذكر، في الفقرة ٢٥، أن الهدف هو إيجاد طرق تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع على نحو أفضل بالأدوار التي توخاها لها الميثاق. وأعتقد أن هناك شيئا شاذا في حقيقة أنه عندما ننظر في الميثاق وفيما يقوله الميثاق بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، نجد أنه لا ذكر على الاطلاق لدور الأمين العام في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. بل بدلا من ذلك نجد فصلا كبيرا - الفصل السادس - يعهد بالمسؤولية الأساسية الى مجلس الأمن، في أمور لا يمكن أن توصف بتعابير اليوم، إلا على أنها دبلوماسية وقائية وصنع سلام.

إنني أول من يؤيد الاسهامات الجوهرية التي أسهم بها الأمناء العامون المتعاقبون في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، وأول من يصر على ضرورة استمرار تلك الاسهامات. لكنني أعتقد أن من الغريب أن يطمس دور مجلس الأمن الى حد ما في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. فهو لم يظهر لا في الوثيقة ولا في المواد التي كتبت. وأعتقد أن لمجلس الأمن دورا بالغ الأهمية يضطلع به في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، وألاحظ في هذا السياق، أن إحدى النتائج الأساسية التي توصل اليها الأمين العام هي أن أحد الأمور التي تحبط جهوده في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام هو الافتقار الى وجود معيار لقبول الدول لمساعي الأمم المتحدة الحميدة.

واسمحوا لي أن أقول ردا على هذا إنني أوافق على ضرورة وجود معيار، لكن عندما تنظرون الى الميثاق، ستجدون أن المعيار موجود بالفعل، ومنصوص عليه في المادة ٣٧. بل أن هذه المادة في الواقع أكثر من معيار، فهي التزام قانوني ملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. واذا ثبت أن من المستحيل حسم نزاع أو صراع بطريقة مباشرة، فهناك التزام بإحالة ذلك الأمر الى مجلس الأمن. إذن، فالمعيار الخاص بتدخل الأمم المتحدة موجود بالفعل في ميثاقنا. وأعتقد أن ما يوضحه هذا هو أننا بحاجة الى البحث عن نوع جديد من الشراكة بين المجلس والأمانة العامة، ينظر فيها كل منهما الى نفسه على أنه مشارك في جهد تعاوني لتنفيذ المبادئ المنصوص عليها بالفعل في الميثاق.

يدرك أعضاء المجلس جيدا أن درجة من القلق والتخوف سادت لبعض الوقت بين غير الأعضاء في المجلس، وكان يجري الإعراب عنها من وقت لآخر في الجمعية العامة، حيث كان يقال إن مجلس الأمن يجب أن يبذل مزيدا من الجهد في العمل بموجب الفصل السادس بدلا من الفصل السابع. ومن وجهة نظري الشخصية أعتقد أن مجلس الأمن يقوم بذلك فعلا،

ويقوم بالكثير منه على نحو ناجح جدا. وبما أن هذا لم يلمس بالصورة التي وصفته بها، فربما يكون قد تم بطريقة لم ندركها.

كيف لهذه الشراكة أن تعمل وتنجح بين الأمانة العامة ومجلس الأمن؟ يبدو لي أن العمل الذي تم الاضطلاع به في العام الماضي في البعثة التي أوفدها مجلس الأمن الى بوروندي يمكن أن يكون نموذجا لتلك الشراكة. ولا أعتقد أن هناك أدنى شك في أن مجلس الأمن اضطلع بدور هام جدا في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام عندما ذهبت البعثة الى بوروندي في وقت عصيب جدا.

كما أعتقد أن تجربتي الشخصية في البعثة التي أوفدت الى الصومال تعزز هذا الاستنتاج. إن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام لم يكونا جزءا من الولاية الأصلية للبعثة التي ذهبت الى الصومال، لكن تلك البعثة خرجت بالتأكيد بنتيجة غير متوقعة. فقبل مغادرتنا أبلغنا في إحاطة اعلامية من الأمانة العامة، أن من المتوقع خلال فترة تواجدنا هناك أن يعلن الطرفان، كل منهما على حدة، تشكيل حكومتين متنافستين وأعتقد أنه لا يوجد شك في أن وجود البعثة في الصومال ترك أثرا هاما جدا وأقنع الطرفين بالاحجام عما كان يمكن أن تكون له عواقب مأسوية بالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة لأي آفاق للمصالحة. والآن، وبعد انقضاء أربعة أشهر أو خمسة لا يزال ضبط النفس ذاك سائدا.

وأعتقد أيضا أن من المفيد أن نلاحظ أن هذه الشراكة يمكن أن تكون ناجحة ليس فقط هنا في نيويورك، ولكن أيضا في الميدان.

وكانت بالتأكيد تجربة أولئك الذين ذهبوا منا إلى الصومال بأن الممثل الخاص للأمين العام ومستشاريه السياسيين قد ثمنوا وجود هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة في الميدان تعمل معهم في وقت عصيب.

واعتقد أن بوسعنا، بل يجب علينا، أن نكرر هذين المثالين في مناطق أخرى. ولدي اقتراح عملي قد يود أعضاء المجلس التفكير فيه. مع مرور الزمن يمكن أن تنشأ ممارسة بحيث أنه عندما يتناول المجلس بالبحث مسألة في إطار دبلوماسيته الوقائية وطريقة صنع السلم، فإن المجلس يمكن أن ينظر في أن يعين بصورة رسمية أو غير رسمية، دولة عضوة ليس لها مصلحة واضحة في المسألة المعنية للعمل على هيئة ما يمكن أن تسميه الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة بالمقرر أو المنسق - أو ما يسمى بالعراب. وتتولى تلك الدولة العضوة المسؤولية عن مسألة معينة يعالجها المجلس، وقد تعمل أيضا مع إدارة الشؤون السياسية بغية ضمان أن تكون معالجة المجلس لدوره في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم ملائمة ومناسبة. وإذا استدعى الأمر إيفاد بعثة، فيجري إيفاد بعثة.

إنني مدرك لحقيقة أن كثيرا من الأعضاء في الأمم المتحدة يعتقدون اعتقادا قويا بأنه إذا أصبح المجلس أكثر تدخلا في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، ينبغي لأعضاء المجلس أن يتذكروا دائما جذورهم - وأنهم أعضاء في منظمة أوسع نطاقا. واعتقد أن من الممكن للمجلس أن يضطلع بهذا الدور وأن يشرك دول منطقة معينة تكون لها مصلحة خاصة في معالجة المجلس لمسألة بعينها.

هل لي أن أسوق مثالا، مرة أخرى، من العمل الذي قامت به بعثة الصومال؟ اعتقد أن حدثا هاما جدا جرى خلال تلك البعثة تمثل في عقد اجتماع في نيروبي بين بعثة المجلس وممثلي بلدان المنطقة. وقد تمكنا من تقديم معلومات لهم بشأن ما يقوم به المجلس والاستماع إلى آرائهم بشأن كيفية معالجتنا للحالة عند عودتنا إلى نيويورك. ولذا أرى أن من الممكن للمجلس أن يضطلع بدور أكثر نشاطا بكثير في صنع السلام والدبلوماسية الوقائية.

أود أن انتقل الآن إلى مسألة حفظ السلم لقد استرعى نظري ما قاله الأمين العام في الفقرة ٣٦، بأن حفظ السلم وانفاذ السلم

> "ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما أسلوبان بديلان لا على أنهما نقطتان متجاورتان على خط ممتد يتاح الانتقال عليه بسهولة من نقطة إلى أخرى".

لقد فكرت مليا ومطولا بتلك الجملة، وخلصت في النهاية إلى أنني في حين أوافق على أن هذا هو الوضع الأمثل، فإنه لا يتطابق مع ما يحدث في العالم الواقعي.

ينبغي أن نسعى دائما إلى جعل العالم الواقعي متطابقا مع مُثُلنا، ولكنني أريد أن أقدم مثالا على السبب الذي يجعلني أفكر بأن العالم الحقيقي مختلف. دعونا ننظر إلى ما جابهه الجنرال دالير في رواندا. لقد واجهت الجنرال دالير مشكلة خطيرة جدا؛ كان عليه أن يستجيب لحالة من الحاجة الإنسانية اليائسة، هل قام بحماية المدنيين الموجودين في الملعب الرياضي أم لا؟ واعتقد أن هناك دوما في العالم الواقعي مرحلة انتقال من صنع السلام إلى إنفاذ السلام حيث تقتضي الضرورة أحيانا استخدام القوة دون الحصول على موافقة.

فلنأخذ حالة البوسنة. مرة أخرى، أرى أن تحليل الأمين العام فيه نقاط ضعف. فهذه حالة اعتقد أن مجلس الأمن استمع فيها حقا إلى ما كان يقوله المجتمع الدولي. وقد يقول البعض إن المجلس لم يقطع شوطا كافيا، لكن مجلس الأمن استجاب، وقدم ولاية تعتمد القوة جزئيا.

واعتقد أن تاريخ البشرية يوحي بأن القرارات بالذهاب إلى الحرب - أي استخدام القوة - نادرا ما تتخذ بالاختبار المباشر، وإن تاريخ الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة يوحي بأننا لن تكون لدينا مناعة إزاء ذلك الميل.

أخيرا، أود أن أدلي بتعليق بشأن القيادة والسيطرة. يقول الأمين العام إن مجلس الأمن كان يميل إلى التدخل في كل صغيرة وكبيرة بالنسبة للإدارة. واعتقد أن هذه حجة وهمية. إن مجلس الأمن لا يتدخل في الإدارة قط ناهيك عن إدارة كل صغيرة وكبيرة للمسائل في الميدان. إن مجلس الأمن يتطلب فهما تفصيليا للأوضاع التشغيلية في الميدان، وهذه ليست مسألة معلومات فقط.

وفيما يتعلق بمسألة المعلومات، نعلم أن حجة "غبار الحرب" لا تصدق دائما، لأن هناك كمية كبيرة من المعلومات متاحة لدى الأمانة: انظروا إلى الملخص الذي كنا نتلقاه، ولم نعد نستلمه بعد الآن. ولكن هناك مسألة أكبر، هي مسألة الخضوع للمساءلة السياسية بين الأمانة العامة وهي الجهاز الإداري للأمم المتحدة، وجهاز صنع السياسة العامة في الأمم المتحدة، أي مجلس الأمن، وأحيانا الجمعية العامة.

إن الكفاءة ذات أهمية، لكن كل الهياكل الديمقراطية يجب أن تقايض بين الكفاءة البيروقراطية والكفاءة السياسية. وإذا جعلنا الكفاءة البيروقراطية قاعدة مطلقة، فهذا سيؤدي إلى "فخ بيروقراطي". واعتقد أن توخي الكفاءة السياسية يعني في جميع الديمقراطيات الحديثة مستوى مفصلا من التدخل في عملية صنع القرار المضطلع بها من جانب المكلفين بتنفيذ السياسة، أي تدخل مفصل من جانب الذين يتولون المسؤولية عن الآثار السياسية المترتبة عن الإجراء الذي يجري اتخاذه. وهذا بالتأكيد واقع الحال في بلادي، وكذلك في العديد من البلدان الأخرى الممثلة هنا في هذه القاعة. ولا اعتقد أن وضع الأمم المتحدة يمكن أن يكون مختلفا بأي حال.

كلمة أخيرة بشأن الجزاءات: الجزاءات أثبتت أنها أداة هامة في ترسانة الأمم المتحدة، واعتقد أن التقرير ينتقص بعض الشيء من أهميتها، ويمكنني أن أرى أن هناك حجة قوية لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تأثرت بالجزاءات لكي تؤيد مفهوم آلية للتحقيق في الآثار الاقتصادية المترتبة على الجزاءات. واعتقد أن هناك فائدة من النظر في هذه المسألة، ولكن ينبغي ألا ينظر إليها بمعزل عن غيرها. ولا بد لنا أن نأخذ في الاعتبار أن مسائل أخرى تتصل بالجزاءات ينبغي دراستها في الوقت ذاته. والإنفاذ هو إحدى هذه المسائل. إن لجان الجزاءات تدرك على الدوام حقيقة أن الإجراءات الميدانية تتأثر بأحداث لا قبل للأمم المتحدة بالسيطرة عليها.

واعتقد أننا إذا أجرينا دراسة لآلية ما، فلينبغي للدراسة أن تشمل أيضا مسألة الإنفاذ ومن يدفع تكاليف الإنفاذ، لأن سلطات بلدي ترى أن الأوان آن منذ أمد بعيد لتطبيق عنصر "المستخدم يدفع التكلفة" في إدارة أنظمة الجزاءات. واعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يشجع على دراسة نظام "المستخدم يدفع التكلفة".

إنني لا أريد أن أترك انطباعا بأننا، بهذه الملاحظات التي أنطوت على شيء من النقد للتقرير، قللنا من تأييدنا للعمل الممتاز الذي قام به الأمين العام في متابعة "خطة للسلام". وكما يعلم الذين عملوا معنا في الماضي، لم يكن هناك نصير أقوى منا في مجلس الأمن للأمين العام وموظفيه وإدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الشؤون السياسية، وأنا أؤكد على أن نيوزيلندا

ستواصل، في دورها خارج مجلس الأمن، تقديم هذا المستوى من الدعم للأمم المتحدة.

إنني أشكركم سيدي الرئيس على اتاحتكم هذه الفرصة الممتازة لي للإعراب عن بعض الآراء بشأن "ملحق لخطة للسلام" ونتمنى لكم الخير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل سلوفينيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أراكم، سيدي، تترأسون المناقشة الحالية. إننا نقدر عميق التقدير الجهود التي تبذلونها من أجل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ونعتبر أن من المناسب للغاية أن تتم المناقشة الحالية برئاستكم. ونحن مقتنعون بأن عمل مجلس الأمن تحت رئاستكم سيتكلل بالنجاح.

إننا ممتنون للأمين العام على "ملحق لخطة للسلام"، ونثني عليه لما ضمَّنه من أفكار قيِّمة. ونرحب بصورة خاصة بالنقطة التي وردت في أواخر الوثيقة ومفادها أن الظروف المتغيرة تتطلب، في جملة أمور، استجابات مميزة وتكيفية وخلاقة. والملحق الذي قام بإعداده الأمين العام سييسر بالتأكيد البحث عن هذه الاستجابات، ونود أن نقدم بعضا من أفكارنا المتعلقة بالبحث نفسه.

إن جزءا هاما من "ملحق لخطة للسلام" مرده إلى أفكار الأمين العام حول مظاهر الخصوصية للصراعات السياسية والعسكرية بعد نهاية الحرب الباردة. فالبيئة السياسية الدولية الجديدة غالبا ما تتصف في الواقع بصراعات تختلف في بعض النواحي عن الصراعات في الماضي. وعدد الممثلين السياسيين المعنيين بالصراعات ازداد وأصبح أكثر تنوعا. والحروب بالوكالة القائمة حاليا تجري في بعض الأحيان بالنيابة عن الدول الصغرى وبخطط سياسية متنوعة. وفي صراعات عديدة، يقل ظهور جانب الصراع بين الدول أو يعتم عليه بصورة متعمدة. وجميع هذه الأمور تستدعي بذل جهود إضافية في تحليل أسباب الصراعات.

والمقترح في بعض الأحيان أن دور العوامل الطائفية أو الدينية حاسم في صراعات عديدة، فتوصف لذلك بأنها طائفية أو دينية. ونود أن نحذر من الاستعمال المتسرع لهذين التعبيرين في وصف الصراعات. ونظرة إلى الماضي من شأنها أن تساعد على كشف وجود عناصر طائفية أو دينية في العديد من الصراعات التي حدثت في السابق، ووجود عناصر أخرى غير طائفية وغير دينية في صراعات عسكرية أخرى تجري الآن. بما في ذلك صراعات توصف بأنها طائفية. والحقيقة أن من الممكن الكلام على العامل العرقي في معظم الصراعات العسكرية في التاريخ الإنساني. والضروري هو تحديد متأن للممثلين في كل صراع ولخططهم الفعلية. وإذا ما أصبح هذا الأمر ممكنا وتم فعله، فيمكن للمرء أن يأمل في أن يتطابق رد الفعل من جانب الأمم المتحدة وآليات دولية أخرى مع الاحتياجات الفعلية.

ثمة مشكلة ذات صلة تنبع من حقيقة أن وصف صراع ما بأنه صراع طائفي لا يفسر على سبيل القاعدة، أسبابه أو طبيعته. وهذا الوصف كثيرا ما يكون نتيجة لانتهازية سياسية، أو تبلد فكري، أو أسوأ من ذلك كله، الرغبة في التسليم بحالة باعتبارها غير قابلة للحل. وهذه النهج لا بد من تجنبها.

وملاحظتنا الأخيرة على مسألة طبيعة الصراعات الراهنة هي التالي: لقد تم خوض عدد من الصراعات الأخيرة تحت شعار الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول. وهنا أيضا نود أن نؤكد على الحاجة إلى إجراء تحليل دقيق لطبيعة الصراع الحقيقية وللخطط الفعلية المعنية. واستعمال القيم والمبادئ القوية والمدعومة عموما لغرض تبرير أهداف مبتذلة جدا، من قبيل السعي إلى السلطة والسيطرة على الآخرين، قديم قدم الصراعات العسكرية نفسها. علاوة على ذلك، وفي بعض الصراعات العسكرية الحديثة جدا، استدعت هذه الأهداف المبتذلة استعمال القوة ضد ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وجعلت التفاوض السياسي على أكثر أنواع تقرير المصير ملائمة وسلما أشد صعوبة، ومتعذرا في بعض الأحيان. ومن قبيل المفارقة في الواقع أن استعمال القوة العسكرية في عصرنا تحت شعار السلامة الإقليمية أفض في كثير من الأحيان إلى التمزق الاجتماعي والسياسي للمجتمعات، وإلى إغلال الدول في بعض الحالات.

الهدف من هذه الملاحظات الاستهلالية الطويلة بعض الشيء كان الاسهام في المناقشة الجارية بشأن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، نعتقد أن الوصف المتأني للصراعات العسكرية ضروري في أي جهد يقصد منه تهيئة استجابة للأمم المتحدة على حالة معينة. وتلك الاستجابة لا يلزم في الواقع أن تكون استجابة عسكرية. فالوسائل السياسية، مثل المساعي الحميدة، أو المشورة أو التعاون الاقتصادي يمكن في الغالب أن تكون أكثر إفادة، وبخاصة في الفترة التي تسبق اندلاع الصراع العسكري الكامل.

وفي حالة الصراع نفسه، من الضروري الموافقة على طبيعة الصراع قبل تحديد طبيعة العملية العسكرية للأمم المتحدة. وهنا نقترح أن تدرس طبيعة عملية الأمم المتحدة بذاتها دراسة متأنية. ونتفق مع الأمين العام عندما يؤكد في "ملحق لخطة للسلام" على أن

"حفظ السلام واستخدام القوة (في غير الدفاع عن النفس) ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما أسلوبان بديلان لا على أنهما نقطتان متجاورتان على خط ممتد يتاح الانتقال عليه بسهولة من نقطة إلى أخرى" (S/1995/1، الفقرة ٣٦)

ونود أن نضيف في هذا الصدد أن من الضروري إعادة تقييم ما يسمى بعمليات حفظ السلم المعقدة والنظر في إمكانية اختصار عمليات حفظ السلم إلى ما ينبغي أن تكون عليه بالفعل، أي عمليات يقصد منها المساعدة على وقف لإطلاق النار أو لاستقرار هدنة اتفقت عليها أطراف الصراع فعلا. ونحن نرى أن زيادة عناصر أخرى أمر ينبغي تجنبه، من حيث المبدأ ومن حيث الوسيلة على السواء.

إن هذا النهج لا يستبعد إمكانية أن تأذن الأمم المتحدة باستعمال القوة أو اللجوء إليها بأشكال تختلف عن حفظ السلم، وفقا للميثاق. ولكن في هذه الحالات ينبغي وصف النوع المحدد من استعمال القوة بما هو عليه بالفعل.

وربما تطلبت الممارسة المحسنة استخدام مصطلحات أوضح. فعبارة "حفظ السلام" يجب أن يحتفظ بها لعمليات حفظ السلام الحقيقية، بينما ينبغي تسمية العمليات العسكرية الأخرى بالألفاظ التي تناسبها. وقد يكون ذلك صعبا من الناحية السياسية، ولكن ميزة الحفاظ على الدقة الفكرية والأخلاقية ستفيد أعضاء الأمم المتحدة جميعا.

لقد درسنا بعناية تعليقات الأمين العام على الجزاءات، ونحن نوافق عموما على تحليله. ونود على وجه الخصوص أن نؤيد الفكرة التي أعرب عنها في الفقرة ٧٥ (أ) التي تقترح إنشاء آلية لتقدير الأثر الممكن للجزاءات على البلد المستهدف وعلى بلدان ثالثة، قبل فرض الجزاءات.

وأي نظام متطور لصنع القرارات يتطلب تقييم أثر القرار قبل اتخاذ القرار بصفة نهائية. وقد بينت تجربتنا الأخيرة مع الجزاءات أن أثرها أحيانا يختلف اختلافا طفيفا عما كان متوقعا أصلا، وأنها في بعض الأحيان تلقي عبئا غير متناسب على عاتق الدول المجاورة أو على الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للدولة المستهدفة. لذا، نحث على إيلاء أولوية عليا لمسألة إنشاء آلية لتقييم أثر الجزاءات، ومنهجية إعداد التقارير عن تقييم الأثر.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أتقدم ببضع ملاحظات على تحليل الأمين العام للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. من مبادئ الحس السليم أن الوقاية خير من العلاج. ومن الواضح أيضا أن الدبلوماسية الوقائية الناجحة أقل تكلفة بكثير من عمليات حفظ السلم وغيرها من العمليات العسكرية التي تصبح ضرورية في الحالات التي تفشل أو لا تحاول فيها الدبلوماسية الوقائية. ومن ثم، نؤيد التوصيات الواردة في الفقرتين ٣١ و ٣٢، والمتعلقة بالتدابير العملية اللازمة للتنفيذ الناجح لولاية الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية.

ولكن هناك المزي،د الذي يتعين القيام به بل ويمكن - ولو نظريا - القيام به. في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ يعترف الأمين العام بمشكلتي الإرادة السياسية، وتردد بعض الدول في قبول مساعدة الأمم المتحدة. ونحن نتفق مع الأمين في أن الحل لا يمكن إلا أن يكون حلا طويل الأجل، وأنه يتوقف على الرأي العام أو المزاج العام في المجتمع الدولي، اللازم لتشجيع الدول الأعضاء على قبول عرض بمساعي الأمم المتحدة الحميدة.

والقضية الحقيقية هنا، في رأينا، هي ما إذا كان هذا المناخ أو المزاج العام يمكن توقعه دون جهد من أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما الجمعية العامة. ففي مسائل الدبلوماسية الوقائية لا يكون الأمين العام وحده، ولا ينبغي أن يكون وحده. ونرى أن منظومة الأمم المتحدة بأسرها ينبغي أن تعتبر كلا لا يتجزأ، وأن المهام المختلفة في مجال الدبلوماسية الوقائية تخص جميع أجهزة الأمم المتحدة - كل في نطاق سلطاته المحددة في الميثاق.

لقد تكلم ممثل نيوزيلندا الدائم قبل قليل بشيء من الإسهاب عن سلطات وإمكانات مجلس الأمن في هذا المجال. وأوافق الى حد بعيد على تحليله. وما نود أن نذكر به في هذا السياق هو أن الجمعية العامة، في قرارها ٤٧/١٢٠ باء المعنون "خطة للسلام"، أعربت عن عزمها على أن تستخدم بشكل كامل وفعال السلطات المبينة في المادتين ١٠ و ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة، بما يتفق وسائر أحكام الميثاق ذات الصلة. ثم استطردت الجمعية العامة لتقرر، في الفقرة ٢ من الجزء الأول:

> "أن تنظر في استخدام الآليات القائمة والجديدة، بما في ذلك الأجهزة الفرعية المنشأة بموجب المادة ٢٢ من الميثاق، لتسهيل النظر في أي حالة تقع في إطار المادة ١٤ من الميثاق، بهدف التوصية بتدابير لتسوية هذه الحالة سلميا".

هذا القرار اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإن الآلية الملائمة التي تنشئها الجمعية العامة يمكن أن تساعد الأمين العام على تسوية أي موقف بصرف النظر عن المنشأ - كما تنص المادة ١٤ من الميثاق:

> "متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم".

فهذا قد يساعد في التخفيف من مشكلة الافتقار الى الإرادة السياسية لمعالجة حالة ما في مرحلة مبكرة.

والعمليات طويلة الأجل التي يشير اليها الأمين العام في الفقرة ٢٨ من الملحق يمكن تعجيلها بهذه الطريقة. وفي هذا السياق، أود أن أتقدم باقتراح محدد. ربما يفكر الأمين العام في أن يقترح إجراء مشاورات مع الجمعية العامة، عن طريق رئيسها بصفة مبدئية، بغية إنشاء الآلية التي يطالب بها قرار الجمعية العامة ٤٧/١٢٠ باء، لأن من الضروري، فيما يبدو، الاستفادة من الجمعية العامة وقدرتها وصلاحياتها في هذا السياق.

لقد علقنا على عدة جوانب من ملحق خطة السلام. ويحدونا الأمل في أن يسهم الملحق والمناقشات التي ولدها في تحسين عمل الأمم المتحدة، وفي تكييف آلياتها مع الاحتياجات الحالية والناشئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي ممثل سري لانكا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغو (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أشكركم وسائر أعضاء مجلس الأمن على إعطائي هذه الفرصة لأعرض آراء سري لانكا بشأن ملحق "خطة للسلام" للأمين العام.

تود سري لانكا أيضا أن تعرب عن خالص تعازيها لحكومة اليابان وشعبها على الخسارة الفادحة في الأرواح والدمار الناجم عن الزلزال الذي ضرب منطقة كوبي.

السيد الرئيس، أثناء رئاستكم الحكيمة للمجلس، لمسنا تقدما سارا في العملية الرامية الى تحقيق مزيد من الوضوح في أعمال المجلس. ووفد بلادي يقدر نهجكم كل التقدير.

كما ندين بالامتنان للممثل الدائم لرواندا على إدارته القديرة لأعمال المجلس أثناء شهر كانون الأول/ديسمبر.

يذكر الأمين العام في مقدمة ملحقه بالمناخ السياسي المحيط بأول اجتماع عقده مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وقد وصفه في الفقرة ١ على أنه كان وقتا "للأمل والتغيير". وأقول إن التسعينات، وكما يصف تشارلز

ديكنز فترة تغيير سابقة، لا تمثل "ربيع الأمل" فحسب بل أيضا "شتاء اليأس". ربما تكون الحرب الباردة قد انتهت بالتأكيد، ولكن تلك الظاهرة الراحلة وغير المأسوف عليها لم تكن السبب الوحيد في القيود المفروضة على الأمم المتحدة، أو في جعلها تزحف - كما قال ممثل نيوزيلندا. فهناك علل، علل اقتصادية بالذات، تكمن خارج مضاعفات الحرب الباردة.

منذ صدرت "خطة للسلام" لأول مرة في حزيران/يونيه ١٩٩٢، استعرضت ثلاثة تقارير سنوية قدمها الأمين العام عن أعمال المنظمة فرضيتها الأساسية. وكتصويب محمود لما تضمنته خطة السلام الأصلية من تركيز سياسي بالدرجة الأولى، شهدنا أيضا خطة الأمين العام للتنمية تستكشف الصلة بين الشواغل السياسية والعوامل الاقتصادية الكامنة وراءها.

تسعى خطة التنمية إلى تحديد الأبعاد المتعددة للتنمية. فالسلم والاقتصاد والبيئة والمجتمع والديمقراطية ينظر إليها جميعا على أنها أبعاد أساسية للتنمية. وعلى حين ينظر إلى السلم على أنه يهيئ سياق الأمن الأوفر للتنمية الدائمة، يتجلى الاعتراف كذلك بأن الصراعات السياسية إنما هي صراعات لها أسباب اقتصادية واجتماعية جذرية. وعلى ذلك أتت "خطة للتنمية" لتوسع آفاق "خطة للسلام". فهي تساعد، كما يرد في ملحق الأمين العام، على تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن الأهمية الحاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كأفضل أساس للسلم الدائم. ونأمل الآن أن يتجلى هذا التوافق في الآراء بصورة عملية بإحداث توازن بين أنشطة حفظ السلام والضرورات الاجتماعية - الاقتصادية الملحة.

منذ عامين أتاحت "خطة السلام" رؤية جديدة لتوجيه نهج ما بعد الحرب الباردة إلى الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. وقد أصبحت المنظمة تضطلع على نحو متزايد بمجموعة واسعة من الأنشطة التجريبية بالسلم والأمن ومنها ما يكتسي طابعا خلافيا في أحيان كثيرة. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٢ استرشد الكثير من هذه الأنشطة بنهج رسمت خطوطها في "خطة للسلام". وفي بعض الحالات كانت النهج المعتمدة أقل نجاحا من غيرها. والتجارب المكتسبة، سواء أكانت سلبية أم إيجابية توضع موضع تقييم مستمر من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن فرادى الدول الأعضاء.

وقد كان الأمين العام مرهف الحس لهذا كله، كما يتبين بوضوح من الملحق، الذي هو ورقة صريحة وشاحذة للفكر. إن الملحق هو أحدث وثيقة، وليس آخر وثيقة على ما نأمل، في ما نعتبره عملية متصاعدة تدريجيا لتحسين وتشذيب قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بمزيد من الفعالية والكفاءة لتهديدات السلم والأمن الدوليين. ونحن نرحب باستمرار هذه العملية لسببين.

أولا، إن آثار الهزات العالمية الكبرى التي بدأت في أواخر الثمانينات لم تستقر على حال بعد. وستحدث تغيرات أخرى، ولكن ليس بالضرورة نحو الأفضل. ولسنا بحال من الأحوال على طريق مفروش يمضي بنا إلى نهاية التاريخ. ثانيا، إن استجابات الأمم المتحدة لهذه التطورات من المرجح أن تستمر على أساس افتراض لا ينبني على حالات النجاح فحسب بل أيضا على حالات الفشل. ولذا لا بد أن تستحدث المنظمة مسارات عمل تقوم أساسا على تحقيق توافق الآراء - ناهيك عن ذكر تعبئة الموارد الأساسية - للاستجابة للاحتمالات الجديدة.

وكما اقترح ممثل إندونيسيا، الذي تكلم باسم بلدان عدم الانحياز، فإن المناقشة الحالية للملحق يمكن على ذلك تطويرها بإتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء للاشتراك فيها عن طريق آلية مناسبة. وتعليقات ممثل سلوفينيا واردة في هذا الصدد.

وكما تناول ممثل إندونيسيا في بيانه، الذي نؤيده، عددا من المسائل الأخرى الهامة في نظر وفدي. ولذا فإن الحاجة لا تقتضي مني إلا أن أدلي ببعض التعليقات التكميلية الموجزة. لقد أكد وفدي في محافل أخرى على أهمية ما يسمى "ما قبل" حفظ السلام.

من الأساسي أن يكون لدى الأمم المتحدة فهم واضح ودقيق للتعقيدات التي تنطوي عليها أي حالة تعتزم الاشتراك أو التدخل فيها. وينبغي تقديم كل التشجيع للجهود الوطنية المحلية الرامية إلى النهوض بالتسوية السلمية للمنازعات قبل أن تتدخل الأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تحترم بدقة مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي

وألا تتدخل في المجالات التي تقع ضمن نطاق السلطان الداخلي للدول.

ويتعين على إدارة الشؤون السياسية التي نظمت في الأمانة أن تتابع التطورات الدولية، وأن تظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء لمعرفة التعقيدات التي تنطوي عليها كل حالة فريدة ولكفالة دقة ونزاهة ما يجرى من التقديرات السياسية. إن التردد في اللجوء إلى الأمم المتحدة - الذي يلحظه الأمين العام ويأسف له - شيء لن يتناقص إلا بتطور مدى ثقة وإيمان الدول بالمنظمة.

وعندما يتقرر في نهاية المطاف الاضطلاع بعملية لحفظ السلم في حالة الصراع، ينبغي أن تفضي هذه العملية إلى تسوية نهائية، ولا أن تشوش وضعها أو تربكه. وعندما تتدخل الأمم المتحدة، يجب أن تكون الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مفهومة بوضوح ومجسدة في ولايات متماسكة لحفظ السلام تحظى بتأييد عامة أعضاء الأمم المتحدة. ويجب أن تحسب مسبقا الموارد اللازمة للسعي إلى تحقيق هذه الأهداف ضمن أطر زمنية واقعية، وأن يكفل توفرها للسماح بمستوى موثوق به ومستمر للتعامل الفعال. فالإدارة المحققة لفعالية التكاليف، والاستخدام الرشيد لهذه الموارد أمران حيويان للإبقاء على ثقة الدول في الأمم المتحدة. وإن موافقة الدول، والحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، مبادئ أساسية لحفظ السلم.

وأخيرا، يود وفدي أن يعلق على الجزء هاء من الفصل الثالث من الملحق، الذي يتعلق بالجزاءات. إننا نؤيد الرأي القائل بأن القصد من الجزاءات هو تغيير تصرف الذين يهددون السلم والأمن والتأثير عليه، وليس هو العقاب أو القصاص. وحيث أنه يتعين على كل الدول الأعضاء أن تمتثل للقرارات المتعلقة بالجزاءات، يعتبر فرض الجزاءات أمرا يمس جميع الدول الأعضاء.

وفي ضوء الترابط العالمي الحالي أصبح عدد الدول التي تتأثر بالجزاءات أكبر منه في أي وقت مضى وبعض الدول الضعيفة اقتصاديا تعاني منها بأشد مما يعاني غيرها. ولذا يلزم إجراء تحليل متوازن قبل فرض الجزاءات لا لتقييم ما إذا كان التهديد الموجه للسلم والأمن سيزال عن طريق فرض الجزاءات، وإنما أيضا لتجنب معاناة الأبرياء في الدولة المستهدفة وفي الدول الأخرى.

ومن نفس المنطلق، ثمة ما يبرر تماما أن تفحص بصورة أوثق وأكثر انتظاما الحالة السائدة في الدول المفروضة عليها جزاءات حاليا، ولا سيما حيث يكون أثرها ضارا بالسكان المدنيون الأبرياء. ويلزم تعزيز الأمانة بموظفين إضافيين لتفي بمزيد من الفعالية والسرعة بوظائفها المتصلة بالمادة ٥٠ من الميثاق. ولهذا فإننا نرحب بإجراء دراسة وثيقة للمقترحات التي قدمها الأمين العام في الفقرة ٧٥ من ورقة الموقف التي هي اقتراحات جاءت في أوانها.

نحن ممتنون لأن خطة السلام ما زالت قابلة للتحسين، ولأن الأمين العام كان متجاوبا مع الكثير من المقترحات التي أبديت في السنتين الماضيتين منذ أن صدرت وثيقته الأصلية. ونحث على المضي قدما بهذه العملية ليس في مجلس الأمن فحسب، بل أيضا في الجمعية العامة وغيرها من المحافل، وذلك كي يتحقق للقرارات التي يتم التوصل إليها في نهاية المطاف، مهما كانت صعبة، التنفيذ الفعال بتأييد وقبول العضوية العامة للمنظمة التي يتصرف المجلس نيابة عنها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أجلس إلى هذه الطاولة لأتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهانئ على تبوئكم المنصب الرفيع الذي تشغلونه الآن.

هذه الجلسة لمجلس الأمن هي جلسة لافتة للنظر. فهي تنعقد في بداية العام الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بعيد ميلادها الخمسين. وتنصب على ورقة قدمها الأمين العام تحلل بوضوح يثير الإعجاب القضايا الرئيسية التي تكشفت عنها فترة الانتقال التي نمر بها - الانتقال من القديم إلى الجديد - والتي يلزم بحثها خلال هذه الفترة.

واستراليا ممتنة للأمين العام ولموظفيه لتوفير هذا الملحق "لخطة للسلام". كما نرحب أيضا بالفرصة التي

أتاحها مجلس الأمن لتناول هذه الورقة في مناقشة علنية.

هذه المناقشة ذات دلالة لأن المواضيع التي يتناولها الأمين العام بالبحث تهم جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وهي مواضيع علينا جميعا أن نعالجها سوية، إذا أردنا اتخاذ "القرارات الصعبة" - التي يقول الأمين العام محقا أنه لا بد من اتخاذها. كما أن هذه المناقشة تعبّر مرة أخرى عن الوجهات الجديدة التي يتجه إليها المجلس من حيث مراعاة مصالح الدول غير الأعضاء فيه في أساليب عمله.

ويحدد الملحق بوضوح التحديات والفرص التي تواجهها الأمم المتحدة في أعقاب نهاية الحرب الباردة وفي بيئة عالمية متزايدة التعقيد. ويبين الملحق الإجراءات الهامة المتخذة في عديد من المجالات منذ قمة مجلس الأمن في عام ١٩٩٢، وما تبعها من إصدار لـ "خطة للسلام" لتعزيز دور وأداء الأمم المتحدة لتمكينها من الاستجابة الفعالة لتلك التحديات والفرص.

هذه سمات هامة للملحق، ولكن قيمته الرئيسية تكمن، في رأينا، في تحديده للمسائل التي لا بد من تركيز الانتباه عليها مستقبلا، وللخطوات الواجب اتخاذها لتعزيز قدرتنا المشتركة على معالجة الأخطار المحيقة بالسلم والأمن.

ولا بد من أن تطور هذه القدرة تطويرا حقيقيا، وعلى مستوى أساسي مستوى مفاهيمي. وتحقيقا لهذه الأغراض، نحن بحاجة الى العمل في ثلاثة ميادين رئيسية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومواصلة تنمية جميع أنظمة نزع السلاح؛ وإحراز تقدم كبير بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة ذاتها وإعادة إدماجها.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتعين علينا، بسبب التعهد الوارد في الميثاق - وأعني المادة ٥٦ - ولكن أيضا لأسباب إنسانية وأخلاقية، أن ننتهز فرصة ما بعد الحرب الباردة لنغير تغييرا جذريا جهدنا الجماعي دعما لشعوب العالم. إلا أن هناك سببا آخر يتصل بمناقشة اليوم.

وكما قال وزير خارجية استراليا، السيناتور غاريث إيفانز، في بيانه في المناقشة العامة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة،

"إن التمييز بين السلم والأمن من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى، كان دائما موضوع مناقشة عقيمة وغير مجدية، اقترنت بمحاولات لمقايضة هدف بهدف آخر بصفته من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. وأي مفهوم عصري صحيح للسلم الدولي، ناهيك عن السلم داخل الدول، يجب أن يعترف بأن الهدفين تربطهما صلة لا انفصام لها: فلا يمكن أن يتحقق السلم المستدام دون التنمية، ولا يمكن أن تتحقق التنمية دون السلم". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسة العامة ١٥، ص ٧)

ولجميع هذه الأسباب، رحبت استراليا بقيام الأمين العام بوضع "خطة للتنمية" التي جاءت تكملة لـ "خطة للسلام". وهذه الخطة تعترف اعترافا تاما، من بين الاعتبارات الهامة الأخرى، بالصلة بين السلم والتنمية، وتسلم بأن التنمية المنصفة تقضي على الكثير من الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي تفرز التهديدات التي يتعرض لها السلم. ومن خلال هذا النهج المتكامل وحده سنتمكن من تعزيز قدرتنا المشتركة على معالجة الأخطار المحيقة بالسلم والأمن التي تشير إليها ورقة الأمين العام.

كما تولي ورقة الأمين العام اهتماما يحظى بالترحيب لنزع السلاح على جميع المستويات.

وحيث أننا سنستعرض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعد ثلاثة أشهر، فمن الأهمية بمكان أن ندرك ما يتقرر مصيره الآن، بعد مرور ٢٥ عاما على دخول تلك الاتفاقية الفريدة حيز النفاذ. إن معاهدة عدم الانتشار تجيب على سؤال لم يتسن الإجابة عليه عند كتابة الميثاق، ولكنه سؤال أدرج بوضوح في جدول أعمال التاريخ بعد أشهر فقط من مؤتمر سان فرانسيسكو. وكان هذا السؤال ولا يزال: ه،،ل سنعيش في عالم يتسم دائما بطابع الأسلحة النووية؟ والجواب الذي أعطي في تلك المعاهدة، من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء، كان "لا".

لا بد لنا أن نمدد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى. ومما يفوق حدود التصور أن نجعل ذلك الـــرد الواضح الذي أعطي في عام ١٩٦٨ مشروطا. ويجب علينا أن نستخدم مؤتمر الاستعراض والتمديد لزيادة تعزيز تطبيق المعاهدة وفعاليتها وتنفيذها.

وأشار الأمين العام أيضا في ورقته الى "نزع السلاح على نطاق صغير" حسب تعبيره. إننا نؤيده بقوة في ذلك. إن العالم الجديد الذي نبنيه لا بد أن يخلو من الدمار والهدر الناجمين عن الأسلحة التقليدية الصغيرة. وهذه المنظمة وحدها يمكن أن تقوم بصياغة اتفاق دولي بشأن هذه التدابير، بما في ذلك تدابير بشأن تجارة الأسلحة السرية، هذه التجارة التي غالبا ما تقترن بأخطار كبيرة على سلم الشعوب وأمنها والناجمة عن المخدرات والإجرام الدولي.

ولدى النظر في الوضع الراهن، بعد انقضاء عامين ونصف العام على نشر "خطة للسلام"، وبينما لا تزال الأمم المتحدة تمر بفترة انتقالية، فمن السليم أن يشير الأمين العام بصورة شاملة الى طائفة الوسائل التي طورتها الأمم المتحدة للسيطرة على الصراعات فيما بين الدول وداخلها وحسمها، وسائل مثل الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، ونزع السلاح، والجزاءات، وإنفاذ السلم.

إن جميع هذه الوسائل ما برحت تستخدم في السعي الى تحقيق هدف إقامة بيئة أمنية دولية أقوى. وكل واحدة منها لها دورها وإسهامها. ولكن الوسيلة المحـــددة التـــي أود إبرازها في بياني اليوم هي الدبلوماسية الوقائية. ونحن نبرزها بسبب صلتها الوثيقة بجذور الصراعات التي نشهدها في الظروف المعاصرة ولأنهـــا نموذج الأمم المتحدة التي أعيد إدماجها.

إن من أهم العناصر في أي نظام ناجح للأمن التعاوني وجود إمكانية فعالة لممارسة الدبلوماسية الوقائية. ونحن نلاحظ الجهود التي بذلها الأمين العام لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا الميدان، ونعرب عن تقديرنا له على هذه الجهود. ولكن استراليا على اقتناع بأنه يمكن وينبغي أن نفعل المزيد في هذا المجال لمنع تصعيد النزاعات الى صراعات مسلحة بإيلاء اهتمام متزايد للدبلوماسية الوقائية. وبقيامنا بذلك، سنقطع على أنفسنا التزاما قيما بإقامة عالم أكثر أمنا واستقرارا وسنسهم إسهاما قيما في تحقيق ذلك.

إن الدبلوماسية الوقائية، بوصفها وسيلة رئيسية للتسوية السلمية للمنازعات، تتسق مع روح ميثاق الأمم المتحدة ونصه.

ومن المبادئ الهامة والمقبولة للدبلوماسية الوقائية احتـــرام مبـــادئ سيـــادة الـــدول وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي. وأساليب الدبلوماسية الوقائية بطبيعتها، كما هو مبين في المادة ٣٣ من الميثاق، غير تدخليـــة وغيـــر قسريـــة، حيث أنها تقتضي موافقة الأطـــراف المتنازعـــة. والأمين العام يعترف بذلك في ورقة الموقف، عندما يشير الى حقيقة أن

> "من الواضح أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفرض خدماتها الوقائية أو خدماتها في مجال صنع السلـــم علـــى الدول الأعضاء غير الراغبة فيها". (S/1995/1، الفقرة ٢٨)

وأحـــد مصـــادر قـــوة الدبلوماسية الوقائية أنها لا تتصل إلا بالتدابير غير العسكرية. وهي مختلفة تماما عن الوزع الوقائي باستخدام قوات حفظ السلم. وفي الحقيقة، يبين السجل أن استخدام الوزع الوقائي كـــان محـــدودا، فـــي حيـــن أن استخدام آلية تسوية المنازعات له تاريخ طويل، كما يوضح ذلك دليل الأمم المتحدة للتسوية السلمية للمنازعات.

من المهم أيضا أن نتذكر أن تعزيز دور الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية لا يترتب عليه أي تحويل للاهتمام أو الموارد من المهمة الحرجة الخاصة بتعزيز التنمية. إن الأرقام خير دليل: إن جانبا صغيرا للغاية من موارد الأمم المتحدة استخدم حتى الآن للدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن تطوير قدرة أكبر في اطار منظومة الأمم المتحدة لحل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنب نفقات الصراع المسلح ضروريان لتحقيق التوازن بين الدور الحيوي الذي يقوم به في صيانة السلم والأمن الدوليين - كل من مجلس الأمن والمثقل بالأزمات والذي كثيرا ما يطلب إليه العمل في آخـــر لحظة - والجمعية العامة، التي يمكنها بل ينبغي لها - بما يتوفر لها من ميزة الحصول على آراء جميع

الدول الأعضاء وفرصة إمعان الفكر في مسائل المبدأ والنهج العام - أن تسهم بآرائها في الدور الأمني للأمم المتحدة، وما يمكن القيام به للتصرف بسرعة أكبر لمنع تصعيد النزاعات إلى صراعات. كما أنها أيضا مسألة وزن التكلفة - سواء من الناحية المالية أو ناحية الخسارة التي تلحق بمصداقية الأمم المتحدة - المترتبة على الاعتماد على حفظ السلم وعلى الخيارات العسكرية الأخرى، عندما يوجد مجال متسع لتطوير التفاوض، والمساعي الحميدة وسائر وسائل تحقيق التسوية السلمية للنزاعات. وهناك أيضا إمكانية تعزيز دور الأمين العام نفسه في الدبلوماسية الوقائية، كما يذكر في تقريره.

إن الدبلوماسية الوقائية، باختصار، مجال ثري بالوعود والفرص. ويجب أن نولي اهتماما أكبر لتعزيز هذا العنصر الرئيسي في بحثنا المشترك عن نظام سلم وأمن أكثر فعالية.

باختصار، إننا نحن الاستراليين نعتقد أننا بحاجة إلى أمم متحدة متكاملة، أمم متحدة لها القدرة على معالجة الطائفة الكبيرة من الشواغل المعاصرة التي تنصب على التنمية ونزع السلاح وتتناول التهديدات التي يتعرض لها أمن البشر فضلا عن تلك التي يتعرض لها أمن الدول. وإن صدور "الملحق لخطة للسلام" ومناقشة اليوم هما خطوتان هامتان على ذلك الطريق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل استراليا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل كولومبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نيابة عن حكومة بلادي، أود أن أعرب عن أسفنا إذ أنقل تعازينا إلى اليابان حكومة وشعبا بمناسبة المأساة التي حلت بذلك البلد نتيجة للزلزال الذي وقع هناك هذا الأسبوع.

يجب أولا وقبل كل شيء، أن أؤكد تأييدنا للبيان الذي أدلى به بالأمس سفير اندونيسيا نيابة عن دول حركة عدم الانحياز. ويود وفد بلادي أيضا ان يشكر الأمين العام على تقديمه "ملحق لخطة للسلام: ورقة موقف مقدمة من الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة".

من قراءتنا المبدئية لهذه الوثيقة، يمكننا أن نرى أنها وثيقة روعيت في إعدادها بعض الشواغل التي أعربت عنها وفود مختلفة، بما في ذلك وفد بلادي خلال المناقشات التي تلت تقديم "خطة للسلام" في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ويصدق هذا بشكل خاص على الإشارات الواردة فيها إلى العديد من جوانب عمليات حفظ السلام والعلاقة بين التنمية والسلم، وعلى تناول بنود ذات أهمية قصوى، مثل نزع السلاح، والمسائل المتعلقة بأهداف وتنفيذ وعواقب الجزاءات المفروضة بمقتضى المادة ٤١ من الميثاق.

وكما قيل من قبل، أصبح يُسلَّط الآن تركيز أكبر على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أسس السلام. وبالفعل، فإن تحقق توافق آراء دولي بشأن الأهمية القصوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أصح الأسس لسلام دائم أمر صار معترفا به الآن. وفي هذا الموضوع، نحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن المنظمة يجب أن تولي اهتماما على سبيل الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نتفق على أن الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة هو فرصة مناسبة لكي يبدأ المجتمع الدولي عمله التحضيري بشأن ما أطلق عليه "خطة للتنمية".

إن الجزء ثانيا من الورقة، بشأن التغيرات الكمية والنوعية في هذه الفترة الانتقالية للنظام الدولي، يتضمن تشخيصا يستحق النظر الجاد، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة وتعقد الصراعات الداخلية. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون إطار أعمال المنظمة قائما على أحكام الميثاق، وبخاصة الفقرة ٧ من المادة ٢. ولهذا فإن وفد بلادي يوافق على التأكيد الوارد في الوثيقة بأن الأمم المتحدة، لأسباب لها وجاهتها الأكيدة تتردد في تحمل المسؤولية عن حفظ القانون والنظام العام، وفرض بنيات سياسية، أو مؤسسات دولة جديدة.

كما ذكر من قبل، فإن أحد الموضوعات التي تعترف ورقة الأمين العام بأن شواغل عديدة قد أثيرت بشأنها عندما صدرت "خطة للسلام" هو بالتحديد موضوع عمليات حفظ السلام. وفي هذا الشأن، ترى الورقة عن حق أن المبادئ التالية مبادئ أساسية: موافقة الأطراف؛ والحياد؛ وعدم استخدام

القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. كما تسلّم أيضا بالحاجة إلى توفير المعلومات باستمرار والاتصالات والتنسيق مع البلدان المساهمة بقوات في تلك العمليات. وينبغي استرعاء النظر هنا أيضا إلى التنويه الوارد في الورقة بالنجاح الذي حققته العمليات التي أنشئت بناء على اتفاق تفاوضي وضع لتأمين تنفيذها.

ومع أنه من السابق لأوانه الإشارة بعمق إلى تحليل التغيرات التي حدثت في عمليات حفظ السلام، فإنه من الملائـم، مع هذا، التأكيد على استصواب إجراء مناقشة أوسع نطاقا وعلى المزيد من الإيضاح لطبيعـــة العمليات المتعـــددة الوظائـــف. عـــلاوة على ذلك، فإن صيغة الاقتراح الخاص بإنشاء قوة رد سريع - التي لوفد بلادي بعض التحفظات بشأنها - وهي صيغة ينبغي دراستها بتعمق وبأقصى قدر من الحذر.

وبالرغم من الإشارة الهامة إلى الميثاق وبخاصة إلى الفقرة ٧ من المادة ٢، فإن الأفكار المعرب عنها في الجزء ثالثا (أ) بشأن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام؛ وفي الجزء ثالثا (ج) بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، تتطلب مزيدا من المناقشة والتحليل.

ومع أن الإشارات إلى نزع السلاح النووي في الجزء ثالثا، بشأن وسائل صون السلم والأمن، محدودة فإنها تأتي في وقتها تماما. إن التغيرات التي حدثت في النظام الدولي تجعل القضاء على الترسانات النووية أمرا يزداد وضوحا على وضوح. ونحن نتأهب بتفاؤل للمساهمة في المناقشات التي ستجرى في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ونؤكد أهمية الامتثال الصارم للأهداف الواردة في المادة السادسة من تلك المعاهدة.

إن ورقة الأمين العام تولي اهتماما خاصا إلى "نزع السلاح على نطاق صغير" في سياق الصراعات القائمة. ولا ريب في أن انتشار أسلحة الاعتداء الأتوماتيكية، والألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة المشابهة، إنما هو ظاهرة شاذة تشجع على تفجر المنازعات وتدهور الصراعات بكل أنواعها؛ وتعيق عمليات السلم والمصالحة.

فيما يتعلق بانتشار الألغام المضادة للأفراد، نوافق على أن المجتمع الدولي يولي مزيدا من الاهتمام لهذه المشكلة. ومع ذلك، من الواضح أن التدابير التي اعتمدت غير كافية. وحتى بعد تنفيذ وقف مؤقت فعال على إنتاج وتصدير هذه الألغام، لا يزال لدينا ١١٠ ملايين لغم مزروعة بالفعل.

إن مجموعة المقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن مسألة الجزاءات جديرة بدراسة أكثر استفاضة. ونحن نؤكد على الأهمية التي نوليها لتحديد أهداف واضحة، والمراعاة قبل فرض الجزاءات، لما يكون لها من آثار على دول ثالثة، وعلى فئات السكان الأكثر ضعفا، وتقييم معايير مثل تلك الخطوة ونتائجها.

في ضوء الخبرة المكتسبة على مر السنوات الأخيرة يجب النظر على نحو جاد في إنشاء آليات تمكّن الأمم المتحدة من التطوير والتنفيذ الكاملين لأحكام المادة ٥٠ من الميثاق.

وأخيـــرا، يؤكـــد وفد بلادي على ملاءمة وحسن توقيت وأهمية المبادرة التي مكنتنا من المشاركة في نظر الورقة المقدمة من الأمين العام. كما نود أن نؤكد على قيادتكم الماهرة - سيادة الرئيس - لهذه المناقشة. ونحن على ثقة من أنه ستجري مناقشات أوسع نطاقا وأكثر تعمقا للورقة فـــي الجمعيـــة العامة وفي هذا المجلس، وفقا لولاية الميثاق في مثل هذه الأمور. وتحقيقا لهذه الغاية، نوافق على ضرورة إنشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة لدراسة وثيقة الأمين العام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كولومبيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل هنغاريا، وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ناثـــون (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم الى المتكلمين الذين قاموا بتهنئتكم - سيدي - على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. ونتمنى لكم كل النجاح في الفترة الباقية من هذا الشهر.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للأمين العام للوثيقة الهامة المعروضة على المجلس اليوم. فلقد زودنا في ورقة الموقف بتحليل دقيق وشامل لكيفية تحسين قدرة الأمم المتحدة على صون السلم والأمن. ونرى أن المقترحات المطروحة في الوثيقة الحالية

يمكن أن تستخدم كأساس إضافي مفيد لزيادة تقييم وتطوير بعض العناصر المفاهيمية والعملية "لخطة للسلام".

لا يستطيع أحد أن ينكر أنه خلال السنتين الماضيتين ونصف السنة الماضية حدثت تغيرات هامة في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بصون السلم والأمن. ومع ذلك أن معظم الأفكار المطروحة في "خطة للسلام" لا تزال هامة. وفي الوقت نفسه، علينا أن نعترف بأن الزيادة السريعة في عمليات حفظ السلام وتنوع ولاياتها قد أسفرا عن استخدام غير كاف للمبادئ والأساليب ذات الصلة بالإضافة الى الموارد. لذا، علينا أن نوافق مع الأمين العام على أن الوقت قد حان لإلقاء الضوء على بعض مجالات أنشطة الأمم المتحدة من أجل استخلاص العبر من الخبرة المكتسبة.

لقد أدت بعض التطورات في طبيعة الصراعات الى زيادة أهمية الإجراءات السريعة. وهذا يتطلب تعزيز الدبلوماسية الوقائية بما في ذلك تطوير قدرات كافية للإنذار المبكر، وإيفاد بعثات ميدانية، واستخدام المساعي الحميدة للحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والشخصيات البارزة من أجل التوصل الى مصدر أي صراع وشيك، وحماية وأمن ورفاه وحقوق الإنسان للسكان المدنيين المتضررين. وهنغاريا، من جانبها، تؤيد مقترح الأمين العام الرامي الى تهيئة مناخ تكون فيه القاعدة الأساسية بالنسبة للدول الأعضاء هي قبول اشتراك ومساعدة الأمم المتحدة في مثل هذه الصراعات.

خلال السنوات القليلة الماضية تغير طابع عمليات حفظ السلام تغيرا جذريا. وقد أصبحت العمليات أكثر تعقدا وأكثر خطورة. وأصبح من الصعب على نحو متزايد توفير قوات وأفراد آخرين كافين. ويقدم لنا الأمين العام مجموعة من المقترحات عن كيفية خروج الأمم المتحدة - في رأيه - من هذه الحالة التي تشكل "مأزقا". وفي هذا الصدد، نتطلع الى الحصول على المزيد من التفاصيل عن فكرته عن قوة الرد السريع.

لقد زادت أهمية نشاط الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وأصبحت أهدافا مثل نزع الطابع العسكري، وتحديد الأسلحة الصغيرة، وتطوير قوات الشرطة والسلطة القضائية، وإرساء حكم القانون، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، ورصد حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلها عناصر لا غنى عنها لهذا النشاط، الذي ينبغي فيه أن تتجاوز جهود بناء السلم الوظائف التقليدية. وهكذا تحول بناء السلم بعد انتهاء الصراع الى نشاط متعدد الوظائف ازدادت فيه مسؤوليات الأمم المتحدة، وخاصة في الميدان الإنساني وميدان حقوق الإنسان. ونرحب بالتقدم المحرز في هذا المضمار ونشجع الأمين العام على زيادة تعزيز كل جوانب هذا النشاط الحساس.

يتنامى الآن التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق، ونحن نرحب ترحيبا حارا بهذه الظاهرة الجديدة نسبيا. وتتضح من الوثيقة على النحو الواجب مختلف ميادين التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدى الإشارة الى أمثلة محددة للتشاور، والدعم الدبلوماسي، والدعم التنفيذي، والوزع المشترك والعمليات المشتركة. وأود أن أذكر هنا مثالا إضافيا: هو مشاركة الترتيبات الإقليمية - منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي الغربي - في إنفاذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ونعتقد أنه من المناسب بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تعزيز التعاون في ميادين الدبلوماسية الوقائية والترتيبات الإقليمية للحد من الأسلحة ونزع السلاح.

وبصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يبدو لي من الأهمية الفائقة زيادة تطوير التعاون الواعد والمثمر، القائم بالفعل، بين المنظمتين. إن التغيرات الأخيرة في الهيكل المؤسس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل إنشاء منصب الرئيس المناوب والمجموعة الثلاثية، قد مكنت المنظمة المذكورة من أن تتصرف على نحو أكثر كفاءة في علاقاتها مع المنظمات الأخرى. ويتجلى هذا التطور على نحو جيد في الاتصالات اليومية تقريبا بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولا بد من تشجيع التعاون على المستوى العامل بين الأمانتين. ونحن، من جانبنا، سنبذل قصارى جهدنا لإعطاء قوة دفع لهذا التعاون.

يولي الأمين العام في ورقته اهتماما خاصا لمسألة الجزاءات. ومما لا شك فيه أن الجزاءات أداة غير ماضية. ومع ذلك، في السنتين الأخيرتين لجأ مجلس

الأمن على نحو متزايد الى فرض الجزاءات من أجل تعديل سلوك الطرف الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو لإنفاذ القرارات الإلزامية للمجلس. ونظرا لأن الجزاءات لا تنطوي على استخدام القوة فهي آخر وسيلة سلمية بين أدوات السلم والأمن المتاحة للمجتمع الدولي لإنفاذ إرادته.

إن فرض الجزاءات يؤثر حتما على المصالح الاقتصادية للبلدان المجاورة للدولة المستهدفة، وأحد العناصر الهامة الجدير بالدراسة يمكن أن يتمثل في اشتراك هذه البلدان في العملية التفاوضية في مجلس الأمن قبل الفرض الفعلي للجزاءات. ومع ذلك، وبموجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق، تمثل الجزاءات الإلزامية التي يفرضها مجلس الأمن التزامات دولية ملزمة لجميع الدول التي من واجبها أن تنفذها. والمادة ٢٥ من الميثاق تشكل حجر الزاوية الذي تقوم عليه الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الذين يلقون، لسبب أو لآخر، بظلال من الشك على التزاماتهم المتعلقة بتنفيذ الجزاءات، يقوضون وجود المنظمة الدولية ذاته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل هنغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل ايرلندا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هايس (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشعر وفد بلادي بسرور عظيم، سيدي، إذ يراكم تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر. إن توقعاتنا الأكيدة بأن أداءكم لواجبات هذا المنصب الرفيع ستتسم بالحكمة والفعالية وجدت ما يبررها تماما، وإننا نتمنى لكم استمرار النجاح في بقية مدة رئاستكم. ونقدر بوجه خاص جهودكم لمواصلة التحسينات في شفافية عمل مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر ممثل رواندا على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب لليابان عن عميق تعازينا إزاء الزلزال الكارثي الذي ضرب اليابان والذي تسبب بوقوع العديد من الإصابات وأنزل الكثير من المعاناة بشعبها. ونود أن نرى جهود الحكومة الرامية الى التخفيف من محنة أولئك المعذبين تتكلل بنجاح كبير ومبكر.

إنني أرحب بهذه الفرصة لتقديم رد على تقرير الأمين العام الهام، الذي جاء في أنسب وقت، في ضوء الذكرى الخمسينية للأمم المتحدة هذا العام، والذي نشر بوصفه ملحقا "لخطة السلام".

في البداية أود أن أشكره على اتخاذه زمام المبادرة في تقديمه لنا تحليله للعديد من التغيرات التي وقعت منذ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وللتوصيات القيمة التي يتقدم بها. وتتعاظم قيمة تحليل الأمين العام ومقترحاته لأنها تستند بصورة واضحة الى التجربة المكتسبة أثناء الأعوام القليلة الماضية، وبوجه خاص الى العبر المستفادة من العمليات التي نظمت في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة. إن مقترحات الأمين، بصفتها تدابير تستهدف تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام، تستأهل الدراسة المتأنية وتحظى بوجه عام بتأييد حكومة بلادي.

والتعليقات التي أود الإدلاء بها ينبغي أن تفهم في سياق البيان الذي أدلى به سفير فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي، والذي نقره بطبيعة الحال، بالكامل. وبالنظر الى أهمية المسائل الكامنة في جوهر هذه المناقشة وما تثيره من اهتمام وقلق على صعيد عام، تود حكومة بلادي أن تدلي ببعض الملاحظات التكميلية.

تعليقنا الأول، وهو عام، مفاده أن المادة التي يتناولها هذا التقرير، شأنه في ذلك شأن "خطة للسلام" تتجاوز دور منظومة الأمم المتحدة ككل في مجال السلم، بما في ذلك، على وجه التحديد، ليس فقط مجلس الأمن وإنما أيضا الجمعية العامة والأمين العام نفسه.

إن الطريقة التي تغيرت بها عمليات الأمم المتحدة في الميدان من الناحية النوعية في السنوات الأخيرة، وخصوصا، الطريقة التي تعين فيها عليها أن تسلك نهجا متعدد الجوانب بغية معالجة العديد من المشاكل المعقدة الناجمة عن الدبلوماسية الوقائية، وولايات حفظ السلم وبناء السلم، تشكل بصورة ملائمة أحد الموضوعات الرئيسية في تقرير الأمين العام. وقد رحبت حكومة بلادي بتطوير هذا النهج المتعدد الجوانب حيال إدارة مسؤوليات الأمم المتحدة في هذا المجال العام. ونود أن نرى استمرار تطوير هذا النهج في المستقبل، لاسيما من خلال ضمان النهوض ببعد حقوق الإنسان بصورة واضحة في العمليات الإنسانية

وعمليات حفظ السلم وضمان إدراجه في الولايات الأخرى، حسب الاقتضاء.

يسلط الأمين العام الضوء في تقريره، وبحق تماما، على العدد المتزايد من الصراعات حول العالم اليوم الدائرة داخل الدول وليس بينها. وهذه الصراعات كثيرا ما تكون من النوع الأكثر همجية وقسوة، وضحاياها في المقام الأول كثيرا ما تكون تلك الأعداد الهائلة من المدنيين الأبرياء. إن الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة لوضع حد لهذه الصراعات يجمع بين التعقيد والدقة، ولا يمكن أن تضطلع به بيسر دون مساعدة المنظمات الاقليمية. إننا نؤيد تماما الأهمية التي يوليها الأمين العام للدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الاقليمية في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وصون السلم. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا المبادئ التي اقترح أن تشكل أساس العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية في هذا المجال.

إن طريقة استخدام الدبلوماسية الوقائية لإجهاض الصراعات ونزع فتيلها في مرحلة مبكرة معروفة تماما وقد نجحت في مناسبات عديدة. ولكن، وكما بيَّن الأمين العام بنفسه، كثيرا ما يجابه عرض المساعدة الذي تقدمه الأمم المتحدة بالرفض أو يأتي بعد فوات الأوان. وهناك أيضا مشكلة تتمثل في ضمان أن تعرض بسرعة جميع المعلومات أو الأدلة المتعلقة بتزايد عدم الاستقرار أو بالأزمة المحتملة على الأجهزة المختصة، واتخاذ الاجراءات المناسبة على وجه السرعة. على سبيل المثال، كانت معلومات ضافية على تدهور الحالة في رواندا متوفرة لدى منظومة الأمم المتحدة قبل انفجار الأزمة. إلا أن ذلك لم يؤد الى اتخاذ اجراءات وقائية في الوقت المناسب. ونحتاج الى دراسة هذه المشاكل بصورة متأنية وكمسألة تتسم بالعجالة بغية تحسين الطريقة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بجهودها الدبلوماسية الوقائية.

وفي هذا الصدد أيضا أود أن أعيد الى الأذهان اقتراحا تقدم به نائب رئيس وزراء ايرلندا ووزير خارجيتها السيد ديك سبرنغ، في البيان الذي أدلى به في الدورة العادية التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وفي ذاك البيان، دعا الى إنشاء هيئة وساطة يمكن لمجلس الأمن أو الجمعية العامة أن يحيلا اليها المسائل الصعبة. وهذه الهيئة ستعمل، بطبيعة الحال، من خلال تشاور وثيق مع الأمين العام وستتألف من أفراد ذوي مهارات في مجال الوساطة. وهذه الهيئة، في رأينا يمكن أن تكتسب بسرعة من الخبرة والسلطة ما يمكِّن من تعزيز قدرة الأمم المتحدة في حفظ السلم.

لقد لاحظت حكومة بلدي باهتمام كبير تعليقات الأمين العام على الصعوبات المتعلقة بإنشاء وتمويل بعثات ميدانية صغيرة من أجل الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تمويل هذه البعثات الهامة يتعين أن يقوم على أساس متين قدر الإمكان، لذا نحث الهيئات المناسبة التابعة للجمعية العامة على النظر بعين التأييد في المقترحات المحددة التي تقدم بها الأمين العام في هذا الصدد.

وفي هذا الصدد، نرى لزوم النظر بروح الايجاب والابداع في تحديد دور أكثر نشاطا للأمم المتحدة في منع الصراعات ونزع فتيلها. فالنجاح في هذا الدور لن يمنع فحسب المعاناة البشرية الشديدة بل ستكون له كذلك ميزة اضافية هي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صون السلم، وتخفيض الحاجة إلى بعثات حفظ السلم ذات التكاليف الباهظة. وهنا يتبادر إلى الذهن مثال رواندا، حيث كان يمكن للممارسة المبكرة للدبلوماسية الوقائية أن تحول دون سفك الكثير من الدماء، وأن تحول أيضا دون تنظيم عملية دولية متأخرة وأكثر تكلفة.

إن الأداة الأولى - ويمكن في الواقع أن يقول المرء الأداة الجوهرية - التي ظلت الأمم المتحدة تستخدمها في صون السلم والأمن الدوليين طوال نصف القرن الأول من تاريخها تمثلت في حفظ السلم. وحكومتي تؤيد بالكامل الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره ومفاده أن التجربة الأخيرة تؤكد أن احترام بعض المبادئ الأساسية لحفظ السلم، من قبيل الحياد، وموافقة الأطراف، وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس، هي مبادئ حتمية إذا أريد لولايات حفظ السلم أن تنفذ تنفيذا فعالا. كما تؤيد بالمثل وجهة نظره القائلة بأن حفظ السلم بصورته التقليدية ينبغي أن يعتبر وفي جميع الأوقات شيئا متميزا عن انفاذ السلم، وأن هذا الإنفاذ ينبغي ألا يعتبر أبدا شيئا نابعا بصورة منطقية من حفظ السلم.

إن أهمية كفالة التقيد الصارم بمبدأ وحدة القيادة في حفظ الأمم المتحدة للسلم تمثل مفهوما كانت

حكومتي تسلم به، وتساندها دائما. لذلك نحن نؤيد ملاحظات الأمين العام في هذه المسألة الهامة. كذلك لاحظنا تعليقاته العامة على مسألة القيادة والسيطرة، وبخاصة شواغله المتعلقة بإدارة دقائق عمليات حفظ السلام من جانب مجلس الأمن. ونحن نتفهم شواغله بشأن هذه النقطة. ولقد كان من رأي حكومتي دائما أن التبادل الفعلي للمعلومات بين البلدان المساهمة بقوات، ومجلس الأمن، والأمين العام أمر ضروري للغاية لكفالة توفر الثقة العامة الكافية بالأمم المتحدة وبدورها في مجالي صنع السلم وحفظ السلم، ولايجاد التفهم الصحيح له. ولهذا، رحبنا بحرارة بالجهود التي بذلت مؤخرا من أجل تحسين اجراءات التشاور في هذا الصدد، ونشعر شعورا أكيدا أن هذه الجهود وأي جهود إضافية تبذل لتطويرها يمكن أن تساهم بدورها في التحسين العام لهياكل القيادة والسيطرة.

وفيما يتعلق بمسألة توفر القوات والمعدات، لاحظت حكومتي باهتمام اقتراح الأمين العام القاضي بإنشاء قوة للرد السريع، وتعتقد، كما جاء في بيان الاتحاد الأوروبي، أن هذا الاقتراح يستحق مزيدا من الدراسة من جميع جوانبه، وبالاقتران مع الجهود الجارية من أجل تطوير نظام للترتيبات الاحتياطية.

وكان الأمين العام محقا عندما ذكر في تقريره أن التدابير المتاحة لتوخي بناء السلم بعد انتهاء الصراعات يمكن أن تطبق بالمثل دعما لأنشطة الدبلوماسية الوقائية. بيد أنه لفت الانتباه إلى الصعوبات التي قد تصادف في تهيئة الاعتراف الدولي بتطبيق هذه التدابير في حالة تنطوي على صراع محتمل ولا تتوفر فيها بعد ولاية للأمم المتحدة لصنع السلم أو لحفظ السلم. وفي هذا الصدد، نؤيد ملاحظاته عن الدور الفعال للإنذار المبكر الذي يمكن لوكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع به في تنبيه الأمين العام باحتمال نشوب منازعات. وأود أيضا أن أؤكد من جديد اعتقاد حكومتي بأنه يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يضطلع بدور هام في كفالة السرعة في استرعاء نظر المنظمة، وخاصة مجلس الأمن، إلى المعلومات المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى خطر على السلم والأمن الدوليين، بل إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يشجع على الاضطلاع بهذا الدور. ومن زاوية أوسع، نحن نؤيد بالكامل الآراء التي تقدم بها متكلمون آخرون في هذه المناقشة بشأن أهمية ووجاهة "خطة للتنمية" في معالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تؤدي بالفعل إلى إثارة الصراعات وإذكاء نيرانها.

ولقد لاحظت حكومتي بارتياح الملاحظات الهامة التي أدلى بها الأمين العام عن مسألة ما سماه "نزع السلاح على نطاق صغير". إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن يكون بدوره مبعث قلق للمجتمع الدولي شأنه في ذلك شأن انتشار أسلحة التدمير الشامل. ولا يمكن أن يكون هناك شك في قيام الحاجة إلى الحد من تدفق الأسلحة الصغيرة ومراقبته. لهذا السبب اقترح وزير خارجية بلدي، بالنيابة عن حكومتنا في أيلول/سبتمبر الماضي أن تضع الأمم المتحدة مدونة لقواعد السلوك لعمليات نقل الأسلحة التقليدية. وهذا الاقتراح بوضع مدونة تسرد المبادئ الموحدة التي يتعين الأخذ بها في هذا المجال، اقتراح تطور فيما بعد ليصبح مبادرة مقدمة من الاتحاد الأوروبي خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة. ولا نزال نعتقد أن مدونة قواعد السلوك هذه مازالت ضرورية، وأنها خليقة بأن تساعد على إحراز تقدم في الحد من الأسلحة التقليدية الذي دعا إليه الأمين العام في تقريره.

ويذكر تقرير الأمين العام بأن الميثاق يفوض مجلس الأمن بفرض جزاءات ليس لغرض معاقبة الدولة، بل لغرض كفالة تعديل سلوك للدولة يكون مهددا للسلم والأمن الدوليين. واستنادا إلى الخبرة التي اكتسبت في الحالات التي فرضت فيها الجزاءات، يصف الأمين العام الجزاءات وصفا ينطبق بدقة وهو أنها أداة غير ماضية. وهو يشير إلى جوانب التطبيق التي ينبغي النظر فيها قبل فرضها، ومنها التحديد الواضح للأهداف المتوخاة منها والمعايير الموضوعية لانهائها. وهو يحدد أيضا الآثار الجانبية العديدة غير المرغوب فيها التي قد تنشأ عن تطبيقها، بما في ذلك الأثر الشديد على دول ثالثة وزيادة حدة المشاكل الإنسانية.

إنه يقترح عنوانين يمكن أن يندرج تحتهما العمل على التخفيف من هذه الآثار وهما: أولا، تيسير عمل الوكالات الإنسانية في الحالات التي تفرض فيها الجزاءات، وثانيا، الاستجابة للتوقعات التي تثيرها المادة ٥٠ من الميثاق بصدد الدول الثالثة التي تتعرض بوجه خاص لآثار اقتصادية ضارة نتيجة الجزاءات.

وهذه اعتبارات بالغة الأهمية، وبالذات في سياق الوضع القانوني لقرارات مجلس الأمن الخاصة بفرض الجزاءات وتأييد هذه القرارات. ونعتقد أن اقتراح الأمين العام الوارد في الفقرتين ٧٥ و ٧٦ بإنشاء آلية تابعة للأمانة العامة تكلف بمهام استطلاعية لتقييم أثر الجزاءات اقتراح مفيد، وينبغي للدول الأعضاء أن تدرس امكانياته بعناية.

ومن المفهوم، أو ينبغي أن يكون من المفهوم الآن، أن كامل قدرة الأمم المتحدة على الانخراط في أنشطة صنع السلام وحفظ السلام ترتهن باستعداد الدول الأعضاء لاحترام التزاماتها بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي مواعيدها المحددة. وحكومتي تؤيد تأييدا تاما تعليقات الأمين العام الهامة على هذه المسألة، وبخاصة تلك الواردة في الفقرة ٩٧ من تقريره. ونتطلع الى احراز تقدم وطيد في عام ١٩٩٥ نحو تحسين الوضع المالي الشامل للمنظمة حتى يتسنى الاضطلاع بجميع أنشطة الأمم المتحدة - بما فيها أنشطتها في مجال صنع السلام وحفظ السلام - على أساس مالي مضمون.

ختاما، تشاطر حكومتي الأمين العام رأيه القائل بأنه لدى تقييم كل ما أنجزته الأمم المتحدة في مجال صنع السلام وحفظه في غضون نصف القرن الأول من وجودها، ليس هناك ما يدعو الى التشاؤم الذي لا مبرر له. وكما يوضح بشكل واف، لقد أنجز الكثير إذا أخذنا في الحسبان أن الأمم المتحدة لم تكن حقا في وضع يسمح لها بالتصرف على النحو الذي أريد لها أصلا، إلا في السنوات القليلة الماضية. وما زالت هناك مشاكل لم تحسم بعد، ولكن يمكن التغلب عليها شريطة أن تبدى الأمم المتحدة والدول الأعضاء استعدادا للتعلم من تجارب الأمس القريب والبناء على نجاحات المنظمة. وسيقتضي تحقيق التقدم أيضا اتخاذ مواقف جديدة وممارسة تفكير جديد؛ وفي هذا الصدد نؤيد آراء الأمين العام القائلة بأن الأوان قد آن لكي تبدي جميع الدول الأعضاء التزاما أعمق بأهداف التعاون الدولي والتعددية الحقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل أيرلندا على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ.

المتكلم التالي ممثل رومانيا، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أعرب لكم عن تهانينا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وفي ظل توجيهكم القدير أنجز المجلس فعلا قدرا كبيرا من العمل. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم ممثل رواندا الدائم، على أدائه كرئيس لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر.

هذه المناقشة لتقرير الأمين العام "ملحق لخطة للسلام" أثارت سلسلة كاملة من الأنشطة ومبادلات الرأي والاقتراحات بشأن ما يمكن اصداره من توصيات وقرارات تتناول الامكانيات المتوقعة لعمل الأمم المتحدة على المدى البعيد، وذلك في ضوء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة العالمية.

إن التغيرات الكمية والنوعية الحاصلة في العالم فيما يتعلق بالاستقرار والأمن، والمشار اليها في الجزء الثاني من التقرير تستدعي اجراء التحليلات واستخلاص النتائج الممكنة، من الناحيتين المفاهيمية والعملية على حد سواء.

إن الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، وانفاذ السلام، التي سماها الأمين العام وسائل صون السلم والأمن، أصبحت اصطلاحات معتمدة للتعبير عن الجهود الجماعية الرامية الى تحقيق السلم والأمن الدوليين. وتطوير هذه الوسائل أمر منطقي في ضوء الأوضاع الراهنة.

إن المشاركة الواسعة في هذه المناقشة والبيانات التي تم الإدلاء بها، تدلل على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على الموضوع، واستعدادها للاسهام في الحوار في هذا السياق. ونحن نوافق تماما على الرأي الذي عرضه هنا السفير مريميه باسم الاتحاد الأوروبي.

واعتزم الآن أن أتقدم ببعض آرائنا، وبخاصة فيما يتعلق بموضوعات بارزة مثل عمليات حفظ السلم والجزاءات.

إن الوسائل مثل الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وسائل يغلب فيها العنصر السياسي. ويبدو لنا أن من المهم جدا الاحتفاظ لهذا العنصر السياسي بدوره المركزي حتى في الحالات التي لم تنجح فيها الجهود الوقائية والتي بات من اللازم فيها اللجوء الى وسائل

أخرى لحفظ السلم. فالتجربة تظهر أهمية العنصر السياسي أثناء فترة ولاية أي عملية لحفظ السلم. ومن هذا المنطلق لابد من التدقيق في معايرة الموارد المادية والبشرية. وهذا، من حيث المفهوم، ينطوي على التعايش الحميد بين جهود حفظ السلم، أي أداء العمليات التي بدأت لهذا الغرض ومواصلة العمل السياسي لتسوية النزاعات والصراعات واستعادة السلم الكامل.

لقد درسنا باهتمام خاص التحليل المفصل الوارد في ملحق خطة السلام لعمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ونجد في هذا التحليل حججا تبرر الحاجة الى أن يعتمد المجتمع الدولي موقفا جديدا في هذا الميدان الدينامي المتزايد التعقد.

وقد أيدت رومانيا تأييدا تاما في السنوات الخمس الماضية الأفكار الواقعية والمبتكرة المطروحة على مجلس الأمن والجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. والوثيقة المقدمة من الأمين العام جهد مشكور يستهدف تقديم ايضاحات مفاهيمية، وايجاد وسائل لسد الفجوة التي ما زالت قائمة بين الطاقة المحدودة لعمليات للأمم المتحدة والأهداف الطموحة التي تسعى الى تحقيقها. ويرى وفدي أن تزايد مسؤولية الأمم المتحدة لا يتطلب فحسب تصميما واضحا من جانب الدول الأعضاء على استخدام الوسائل القائمة فعلا، بل يتطلب أيضا استكشاف وسائل جديدة, وما من شك في أن جميع البدائل الممكنة يجب أن تكون متماشية مع روح الميثاق، وأن تحترم معايير ومبادئ عمليات الأمم المتحدة التي صمدت لاختبار الزمن.

أما الآراء المعرب عنها بخصوص القيادة والتحكم، والحوار بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، والنهج المتماسك تجاه المهام الموكلة الى بعثات الأمم المتحدة، فهذه كلها عناصر اضافية تستحق المزيد من التطوير في المستقبل.

ورومانيا مستعدة للإدلاء بدلوها في النقاش المتعلق بالمفاهيم، ومستعدة أيضا للمشاركة بفعالية في الميدان.

إن اللجوء المتزايد الى نظم الجزاءات باعتبارها وسيلة من وسائل الأمن، يثير مشاكل تتصل بأثرها المباشر وآثارها غير المقصودة. وفي التقرير قيد المناقشة يجري التأكيد على شرعية وأهمية تقاسم تكاليف الجزاءات حتى لا يتحملها فقط عدد قليل من الدول شاء حظها التعس أن تكون مجاورة للدولة الخاضعة للجزاءات أو شريكا اقتصاديا رئيسيا لها.

ويتعين علينا أن نوجد السبل والطرائق اللازمة، في حالة الجزاءات، لكفالة التضامن الذي ينطوي عليه اقتسام التكاليف الأخرى المترتبة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وصنع السلم. وفكرة العمل على زيادة الأثر السياسي للجزاءات الى الحد الأقصى، وتقليل الضرر غير المقصود المصاحب لها الى الحد الأدنى، فكرة تبدو لنا وجيهة تماما في هذا السياق.

ونرى أن الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في الفقرتين ٧٥ و ٧٦ من تقريره تستأهل الاهتمام الكامل من مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما.

يؤكد ملحق "خطة للسلام" عن وجه حق على جدوى التنسيق والتفاعل، وهي جدوى حاسمة على نحو متزايد، فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لضمان استقرار الأمن الدولي. وبالنسبة لرومانيا، وكذلك بالنسبة للبلدان الأخرى في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، ترتبط الآمال في الاستقرار والأمن الحقيقيين ارتباطا أساسيا بالتكامل في الهياكل السياسية والأمنية والاقتصادية للمجتمع الأوروبي الأطلسي - منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية.

إن وضع استراتيجية تطالب بنهج مرن ومتماسك في علاقات الشراكة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، يتحمل فيه كل طرف مسؤولياته وسلطاته وأساليب تشغيله، أمر ذو أهمية حيوية لكامل مسألة الأمن الأوروبي - الأطلسي، وستكون له آثار حميدة على كامل نظام الأمن الجماعي المنشأ بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

وأود قبل اختتام بياني أن أدلي بملاحظتين.

يلزم التأكيد على أهمية وضع تحديد الأسلحة ونزع السلاح في سياق الاستقرار والأمن الدوليين. ونشيد بصفة خاصة بالاهتمام الذي يوليه الأمين العام في تقريره لمسألة نزع السلاح على نطاق صغير.

فالاحترام التام لأنظمة حظر السلاح يتسم بأهمية خاصة في هذا السياق.

ونرى أن إحدى المزايا الرائعة لملحق "خطة للسلام" هي العرض الصريح والواقعي في الجزء الخاص بالمشاكل التي تنشأ فيما يتعلق باجراءات الإنفاذ ضد المسؤولين عن تهديدات للسلم أو إخلال بالسلام أو أعمال عدوانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل لاتفيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باومانيس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، أولا، نيابة عن حكومتي، أن أتقدم بتعازينا الصادقة لليابان شعبا وحكومة، ولا سيما أهالي مدينة كوبي - المدينة الشقيقة لعاصمتنا ريغا - للمعاناة الإنسانية والخسائر المادية الناجمة عن الزلزال الذي وقع منذ ثلاثة أيام.

اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. إن خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية تجعلاني على ثقة بأن أعمال المجل،،س ستحرز تقدما ممتازا تحت قيادتكم. وأعرب عن عميق تقديري لسلفكم السفير باكوراموتسا ممثل رواندا، على قيادته المقتدرة للمجلس في الشهر الماضي.

وأشعر بامتنان عميق للأمين العام لملحقه "لخطة للسلام". فهذا التقرير يتضمن ملخصا مفيدا للغاية للدروس المستقاة من نجاحات وإخفاقات هذه المنظمة في النهوض بصيانة السلم والأمن في السنوات الأولى من حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهو ينبهنا إلى بعض المشاكل التي تحتاج من الدول الأعضاء أن تتخذ قرارات صعبة. وأخيرا، وليس آخرا، صيغ التقرير بأسلوب بسيط ومباشر يساعد على الفهم ويؤكد على جدية الموضوع.

وما يلي رد على مقترحات مختارة قدمها الأمين العام وتعليق على بعض المواضيع التي عالجها في تقريره.

ترحب لاتفيا باقتراح الأمين العام، الوارد في الفقرة ٤٤ من الوثيقة S/1995/1، بشأن قوة الرد السريعة التي يمكن وزعها عندما تقوم حاجة طارئة إلى قوات حفظ السلام. لقد دللت لاتفيا، وجارتاها في البلطيق - استونيا وليتوانيا - على الأهمية التي تعلقها على حفظ السلام عن طريق تشكيل قوة مشتركة لحفظ السلام تدعى "الكتيبة البلطيقية". هذه الكتيبة يجري حاليا تدريبها وتجهيزها. ولاتفيا ممتنة لجميع البلدان التي عرضت وستعرض مساعدتها لنا في التدريب والتجهيز بالمعدات. ورهنا بتشريعات دول البلطيق الثلاث وموافقة الأمم المتحدة، يمكن أن تصبح الكتيبة البلطيقية جزءا من قوة الرد السريع.

لقد استرعى الأمين العام، في الفقرات ٦٣ إلى ٦٥ من تقريره، انتباه الدول الأعضاء إلى الدور الكبير الذي تلعبه الأسلحة الخفيفة، لا سيما الأسلحة الصغيرة، في أعداد القتلى والجرحى في الصراعات الحالية. وتتفق لاتفيا مع الأمين العام في أن الوقت قد حان لبدء البحث عن حلول فعالة للمشاكل الناجمة عن الأسلحة الصغيرة. وتؤيد لاتفيا التوصل إلى حل شامل وبعيد المدى لهذه المشاكل. ودون الدخول في المشاكل التقنية للحل، بوسعي أن أقول إن هناك ثلاث خطوات رئيسية.

الخطوة الأولى هي جمع المعلومات عن طبيعة ونطاق المشكلة، ثم تحليل هذه المعلومات بما في ذلك إجراء مقارنة للآثار الحالية للأسلحة الصغيرة وأسلحة التدمير الشامل. والمعلومات التي يتم جمعها وتحليلها يمكن تعميمها على الدول الأعضاء وعلى الجمهور عامة.

وفي الخطوة الثانية يمكن تقليل كمية الأسلحة الصغيرة المتاحة في الصراع بشتى الوسائل، مثل وضعها تحت سيطرة الأمم المتحدة وشراء الأسلحة و/أو مصادرتها، وبعد ذلك إتلافها، واتخاذ اجراءات لتقليل حجم عمليات نقل الأسلحة الصغيرة على الصعيد الإقليمي وفيما بين الأقاليم.

وفي الخطوة الأخيرة، وهي الأهم، يمكن اتخاذ اجراءات لتقليل حجم انتاج الأسلحة الصغيرة. فالسلاح الذي لا ينتج هو السلاح الذي لا يمكن أن يقتل أو يجرح.

وفيما يتصل بالجزاءات - التي ناقشها الأمين العام في الفقرات ٦٦ إلى ٧٦ من تقريره - تود لاتفيا أن تتقدم بالنقاط التالية.

إن الجزاءات، ولا سيما عمليات الحظر على السلع غير الأسلحة، أداة غير ماضية ولم تنجح إلا نادرا، ويمكن أن تؤذي الحكومات المعتدية ولكنها تؤذي أيضا الشعب البريء والضحايا من بلدان ثالثة. وهذا يعني أنها وسيلة يجب ألا تطبق إلا فيما ندر وبفهم واضح لآثارها المحتملة. ويلزم أن تحترم الجزاءات حق الدفاع عن النفس الذي تكفله المادة ٥١ من الميثاق، ويجب أن تتضمن وسيلة فعالة للاستجابة لدعاوى البلدان الثالثة بموجب المادة ٥٠ من الميثاق.

وفيما يتعلق باجراءات الإنفاذ - التي ناقشها الأمين العام في الفقرات ٧٧ إلى ٨٠ من تقريره - تود لاتفيا أن تؤكد إيمانها بأن هذه الأعمال يجب أن تنفصل انفصالا واضحا عن أعمال حفظ السلام فيما يختص بالسلطات المسؤولة عن إدارة الأعمال والقوات المشتركة فيها. والسبب الأساسي لهذا الفصل هو أن حفظ السلام الناجح والإنفاذ الناجح نقيضان، وذلك من ثلاثة جوانب هامة: فالأول، على عكس الثاني، يجب أن يحظى بموافقة جميع أطراف الصراع؛ ويجب أن يكون محايدا؛ ويجب ألا يستخدم القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس.

وبالنسبة لهذه النقاط، من الإنصاف أن نشير إلى أن لاتفيا طرف في اتفاق ثنائي ينص على دور لمجلس الأمن بموجب المادة ٣٩ من الميثاق.

وفيما يتصل بالموارد المالية لصيانة السلم والأمن، يذكر الأمين العام في الفقرة ٩٧ من تقريره:

"إن عدم دفع الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة للأنشطة التي صوتت هي نفسها على إنشائها يحول دون الاضطلاع بهذه الأنشطة بالمستوى المتوقع". (S/1995/1، الفقرة ٩٧)

وتود لاتفيا أن تتقدم بملاحظتين فيما يتعلق بهذه النقطة. أولا، أن الجدول الوارد في الصفحة ٤ من تقرير الأمين العام يبين زيادة هائلة في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالسلم والأمن خلال السنوات الثماني الأخيرة، بما في ذلك زيادة ميزانية عمليات حفظ السلم حوالي ١٦ مثلا خلال هذه الفترة. ثانيا، إن العناصر الهامة لمنهجية تحديد أنصبة حفظ السلم، وخاصة جدول الحدود، وتقسيم الدول الأعضاء الى أربعة مجموعات لغرض تحديد الأنصبة، هي عناصر تقررت قبل هذه الزيادة الهائلة وقد لا تصلح للوضع الراهن.

ومن النتائج الحتمية للنقاط السابقة أن ما يزيد عن نصف الأنصبة المتأخرة في ميزانية حفظ السلم في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ هي أنصبة تدين بها ٣٢ دولة عضوا. وهذه هي الدول الأعضاء التي تعاني من معدلات أنصبة مفرطة بسبب التشويهات الناجمة عن تطبيق جدول الحدود، بالاضافة الى أن اقتصاداتها ضعيفة عموما.

ونلاحظ أن الدول الأعضاء لم تصوت صراحة على زيادة كبيرة محددة في مجموع ميزانية حفظ السلم، كما أنها لم تصوت صراحة على تحديد أنصبة مفرطة لحفظ السلم لهذه الدول الأعضاء الـ ٣٢. ولم تتوقع أغلبية الدول الأعضاء، إن لم يكن كلها، وما كان لها أن تتوقع، هذه الحالة الراهنة، حيث أنها جاءت كنتيجة غير مباشرة لكثير من القرارات التي اتخذتها الدول الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن واتخذتها الجمعية العامة، دون النظر بشكل صريح في الآثار التراكمية الطويلة الأجل. لقد حان الوقت للقيام بدراسة شاملة لعملية صنع القرار في صدد عمليات حفظ السلام كي نحسن، فيما نحسن، السيطرة على مجموع ميزانية حفظ السلام وجدول قسمة أنصبة حفظ السلام على الدول الأعضاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل لاتفيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل بلغاريا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ السفير كارديناس، ممثل الأرجنتين، على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتمنى له النجاح في أنشطته. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الشهر الماضي، السفير باكوراموتسا، ممثل رواندا.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن أسمى آيات التقدير لوفود جميع أعضاء المجلس الذين انتهت مدة عضويتهم في نهاية العام الماضي. كما أود أن أهنئ الأعضاء الجدد، الذين بدأوا النهوض بمسؤولياتهم الهامة بالتزام وتفان.

تنعقد هذه المناقشة في وقت هام من حياة الأمم المتحدة. إننا في عشية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وفي هذا الصدد، فإن تقرير الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، المقدم بوصفه ملحقا لـ "خطة للسلام"، يعد وثيقة جاءت في حينها ومفيدة للغاية. إننا نرحب بالأفكار والمقترحات المطروحة فيه، والتي ستعطي، دون شك، زخما ضروريا للنظر في المشاكل التي تواجهها المنظمة اليوم.

خلال السنوات العديدة الماضية، لم نعد نعيش في عالم يتسم بخصائص الحرب الباردة. وقد جلبت الوقائع الجديدة معها الحاجة الى اتباع نهج جديدة من قبل المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوصفها هيئته التمثيلية العالمية. لقد كان التقرير المعنون "خطة للسلام" الذي قدمه الأمين العام في عام ١٩٩٢ وثيقة مبتكرة وبناءة حقا. وقد كان لها دور العامل الحفاز لإصلاح المنظمة، وتكييفها على نحو أفضل مع رسالتها الجديدة، وتسليحها بطائفة كاملة من وسائل تجنب الصراع، وإدارة الأزمات، وبناء السلام.

وباكتسابنا خبرة متزايدة في التصدي للأخطار الحالية للسلم والأمن، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الاتجاه الى توسيع مشاركة الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات إنما هو اتجاه جدير بالتشجيع. وبلغاريا تسلم بأهمية الاستخدام الأفضل لوسائل تجنب الصراعات والأزمات وما برحت تؤيد هذا الاستخدام دوما، ونحن نرحب بالتقدم الموضوعي الذي أحرز في هذا المضمار. ولذلك، نؤيد الرأي السائد بأنه ينبغي إيلاء تجنب الصراع وحفظ السلام أولوية على إنفاذ السلام بعد اندلاع الصراعات. وفي الوقت ذاته، نشعر بالقلق إزاء المشاكل التي تواجهها المنظمة في هذا المجال، والتي أشار اليها الأمين العام في ورقته. وينبغي أن يبذل جميع الأعضاء المزيد من الجهود للتغلب على هذه العقبات الماثلة أمام قدرة الأمم المتحدة على منع الصراعات ووقفها سلفا.

إن جزءا رئيسيا من جهود المنظمة في حسم الصراعات يتمثل في مشاركة الأمم المتحدة المتزايدة في حفظ السلام في شتى أنحاء العالم. وقد أصبحت عمليات حفظ السلام في هذه الآونة أكثر تعقيدا وخطرا وتكلفة مما كانت عليه في الماضي. ومن الواجب إيلاء اهتمام خاص لمسائل ملحة مثل تعزيز الإطار المؤسسي للمنظمة في مجال حفظ السلام، وتحسين عملية التخطيط، والبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بحل المشاكل المالية المتصلة بعمليات حفظ السلام، وضمان درجة أكبر من السلامة والأمن لحافظي السلام - وهذه ضرورة حتمية.

لقد أحرز تقدم كبير في هذه المجالات. ونحن نؤيد تطوير نظام ما يسمى بالترتيبات الاحتياطية. وقد خصصت بلغاريا بالفعل موارد وطنية لاستخدامها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وحكومة بلادي بصدد تحديد المزيد من إمكانيات زيادة مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك الاسهام بأفراد عسكريين وأفراد من الشرطة ومن المدنيين.

إننا نشاطر القلق المتزايد إزاء المشاكل الحالية المصادفة في الجوانب المالية لحفظ السلام. ولذلك، فإننا نضم صوتنا الى المنادين بمضاعفة الجهود لايجاد حلول لهذه المشاكل. ففي هذا الصدد، ينبغي ايلاء مزيد من الاهتمام لضرورة ضمان الأساس المالي الوطيد لعمليات حفظ السلام قبل انشائها.

ونستمد بالغ التشجيع من وجود وعي متزايد بالأهمية القصوى لمسألة التدريب في مجال حفظ السلام. من الواضح أن مسؤولية التدريب تقع أساسا على عاتق الحكومات الوطنية. ومع ذلك، نعتقد أن هناك امكانية كبيرة، وحاجة فعلية، للتعاون والمساعدة فيما بين الدول الأعضاء في هذا الميدان. كما أن للأمانة العامة للأمم المتحدة - ولإدارة عمليات حفظ السلام بوجه خاص - دورا تضطلع به في هذا الصدد. وبالنسبة لبلغاريا، نحن سنرحب بما يمكن أن تقدمه لنا من المساعدة لانشاء وتشغيل مركز وطني للتدريب في مجال حفظ السلام للعسكريين ورجال الشرطة والإخصائيين المدنيين.

والأمين العام محق في الاشارة الى أهمية التقيد بمجموعة من المبادئ الأساسية في أنشطة الأمم

المتحدة لحفظ السلام. وينبغي الاستمرار في دعم وتقوية القواعد والمبادئ التوجيهية التقليدية في هذا المضمار. وفي الوقت ذاته، فان التجارب الجديدة تبرز الحاجة الى الأخذ بنهج فيها جدة وابداع وهذه أيضا نهج يجب أن تدرس.

لقد دافعت بلادي مرارا عن تحسين آليات التشاور والتنسيق من أجل مشاركة أكثر نشاطا من جانب الدول الأعضاء في عملية صنع القرارات بشأن عمليات حفظ السلام، بخاصة في مراحلها الأولى. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الكبير المعبر عنه في بيان مجلس الأمن المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وسوف يسرنا أن نرى هذه العملية وقد استمرت بغية اتخاذ المزيد من التدابير الضرورية.

فيما يتعلق بموضوع الطائفة الشاملة من التدابير الوقائية والانفاذية لحل الصراعات، اسمحوا لي بأن أذكّر بأن بلغاريا تعلق أهمية بالغة على المسائل المتصلة بوضع آلية شاملة لتنفيذ المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نتمسك بالموقف القاضي بأن تلك الآلية ينبغي أن تكفل اقتسام المجتمع الدولي بأسره للعبء الاقتصادي.

إن جمهورية بلغاريا تراعي تنفيذ قرارات مجلس الأمن بحسن نية ولهذا فإنها اتخذت تدابير داخلية من أجل التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن بفرض الجزاءات. ونتيجة لتطبيق الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، والعراق، وليبيا، يعاني بلدي من مصاعب اقتصادية خطيرة وخسائر مالية هائلة. ولأضرب مثلا محددا في هذا الشأن، يكفي أن أشير الى أن خسائر بلغاريا نتيجة للجزاءات المفروضة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بلغت وحدها ٠٠٠ ٠٠٠ ١٣٩ ٦ دولار حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ولقد أسهم وضعنا الخاص في هذا الصدد في إثارة قلق وحساسية الشعب البلغاري بشأن ما تسمى بالآثار الجانبية للجزاءات التي تعد أداة لإدارة الأزمة.

ولذلك درسنا باهتمام وتقدير مبرّرين أفكار الأمين العام الواردة في تقريره. وبالفعل، فإن الحاجة الى إجراء مشاورات مع الدول، التي ليست أعضاء في مجلس الأمن، ولكنها معنية بشكل مباشر، يُشعر بها بشدة عندما يجري النظر في الجزاءات الاقتصادية وسائر التدابير الوقائية والانفاذية المشابهة. ونحن نلاحظ الخطوات التي اتخذت في هذا الاتجاه خلال العام الماضي وكذلك اقتراحات الأمين العام من أجل مزيد من العمل. ومع هذا لا يسعنا إلا أن نعترف بأن هناك الكثير الذي يراد القيام به في مواجهة المشاكل القائمة بطريقة كافية.

وإننا نتمسك أيضا بالموقف القاضي بأنه ينبغي إنشاء آلية مؤسسية لتوفير إمكانية عملية لمقابلة الآثار غير المواتية المترتبة على فرض الجزاءات على دول ثالثة بتعويضها عن خسائرها. وينبغي لهذه الآلية أن تنطوي على تقييم متقدم للآثار السلبية المحتملة على اقتصادات تلك الدول وتحديد طرق ووسائل التعامل مع تلك الآثار غير المواتية. إن المؤسسات المالية الدولية وغيرها من مكونات منظومة الأمم المتحدة - جنبا الى جنب مع الأمانة العامة للأمم المتحدة - ينبغي أن تتولى مسؤولية أكبر.

واسترشادا بتجربتنا السابقة في هذا الشأن، من الواقعي أن تستغرق عملية وضع تلك الآلية وتشغيلها بعض الوقت، ولذلك - إذ نضع في الاعتبار كون المشاكل التي تؤثر على البلدان القائمة آخذة في التفاقم - نعتبر أن من الصحيح أن يركز مجلس الأمن في الوقت ذاته بطريقة أكثر نشاطا على استكشاف طرق مساعدتها على أساس كل حالة على حدة. وتتوقع بلادي أن يتناول مجلس الأمن الحاجة الى تقديم مساعدة ملموسة الى بلغاريا في هذا الشأن.

إن جمهورية بلغاريا تعتقد أن الدول التي من المحتمل أن تتأثر أكثر من غيرها ينبغي أن تستشار بكل طريقة ممكنة فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الاقتصادية المتخذة تنفيذا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرى أن تحقيق مزيد من الشفافية في عمل مجلس الأمن في صنع القرارات بشأن المسائل المتعلقة بالجزاءات ستكون له أهمية كبرى لزيادة فعالية التدابير المتخذة. وفي الوقت نفسه، نرى من الضروري القيام بتحسين حقيقي لفعالية عمل لجان الجزاءات. ونأمل أن تحظى اقتراحاتنا المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بالدراسة الإيجابية. إن المصاعب التي تتعلق بالميزانية والأفراد والتي تواجهها الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة الى هذه اللجان ينبغي أيضا أن تحل

سريعا. وهذا لا يهمنا نحن فحسب ولكن يهم سائر الدول الأعضاء أيضا.

إن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية عنصر أساسي لتطوير النظام الدولي الجديد للأمن والاستقرار. ولقد جرى وضع بعض الوسائل المبشرة بالخير تماما فيما يتعلق بالقيام بالأنشطة المشتركة. ويرى وفد بلادي أن اجتماع المنظمات الإقليمية الذي عقده الأمين العام في نيويورك يوم ١ آب/اغسطس ١٩٩٤ وفر فرصة كبيرة لزيادة التفاهم وتناول المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وبلغاريا، باعتبارها بلدا أوروبيا، تعلق أهمية خاصة على تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والترتيبات الأوروبية عبر الأطلسية والبنيات الأمنية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى تقديرنا لتفاني الأمين العام في عملية الاصلاح الشامل وتكييف المنظمة مع تحديات عصرنا الجديدة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا التزامنا بهذه العملية أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل بلغاريا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلـيَّ.

المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، في البداية يود وفد بلادي أن يزجي لكم التهنئة الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وإننا على ثقة تامة بقدرتكم على الاضطلاع بواجبات هذا المنصب، كما يود وفد بلادي أن يعبر عن امتنانه لسعادة السفير مانزي باكورا موتسا ممثل رواندا على إدارته الناجحة لأعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي، ويطيب لي أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن تهنئة بلادي الخالصة للدول التي انضمت الى مجلس الأمن وهي بتسوانا اندونيسيا، هندوراس، ألمانيا، ايطاليا.

لقد تحدث سعادة ممثل اندونيسيا الموقر باسم دول حركة عدم الانحياز ووفد بلادي يؤيد كل ما جاء في بيانه ونود الى جانب ذلك إبداء التعليقات التالية.

في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، رحب وفد بلادي بخطة السلام التي أعدها الأمين العام، واليوم ونحن نناقش ملحق تلك الخطة الوارد في الوثيقة (S/1995/1) يسر وفدنا أن يتقدم بالشكر للأمين العام لإعداده لهذه الوثيقة العامة وأن يعبر عن ترحيبه بها باعتبارها اسهاما جديدا لدعم مساعي الأمم المتحدة لتتجاوز كافة السلبيات ووضع نُهُج جديدة لعالم يسوده الأمن والاستقرار على أسس تشارك في وضعها كافة الدول في كنف المساواة الكاملة والاحترام المتبادل.

انطلاقا من السعي المشفوع بالعمل نحو صون السلم والأمن الدوليين عرض الأمين العام أفكارا ومقترحات جديدة بهدف تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الشأن. كما أثار في هذا الخصوص مسائل في غاية الأهمية. ووفد بلادي يود أن يعرب عن موقفه تجاه بعض من هذه المسائل. وفي هذا الاطار فإنه لا بد من الاعتراف بحقيقة أن الازدياد في عدد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم هو نتيجة اختلال في النظام الدولي يستوجب التصدي له لا بالتركيز على حل المنازعات المسلحة ولكن بمعالجة مسببات هذا الاختلال، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية.

ومما هو جدير بالملاحظة أن الأمم المتحدة، من خلال عملياتها لحفظ السلم، سجلت نجاحات محدودة. ولضمان تحقيق المزيد في هذا الاتجاه، فإن الأمر يتطلب الالتزام الكامل بالمنطلقات الأساسية لهذه العمليات كما وردت في قرارات الجمعية العامة وكذلك ضمان الدعم الدولي الكامل وتحديد الولاية الواضحة لأية عملية تقرر الأمم المتحدة الاضطلاع بها في جهودها لصون السلم والأمن الدوليين.

لقد قدم الأمين العام رؤيته لكيفية مواجهة تحديات السلم الراهنة والمحتملة، وأكد على أن الأمم المتحدة هي الأكثر تأهيلا لتطبيق النهج الشامل والطويل الأجل اللازم لضمان التسوية الدائمة للمنازعات. ووفد بلادي يؤيد موقفه في هذا الشأن، ويعتقد أن التحقيق العملي لهذا النهج يتطلب اضطلاع الأمم المتحدة بدورها على نحو أفضل ووفقا لما توخاه الميثاق، وبما من شأنه أن يقطع الطريق أمام دول معينة استغلت قصور أداء الأمم

المتحدة في بعض الجوانب لتعمل بشكل منفرد بما في ذلك التدخل العسكري المباشر، الأمر الذي يظل محل شك حول الأهداف والأغراض الحقيقية لهذا التصرف.

لقد أثار الأمين العام نقاطا كثيرة في ميدان نزع السلاح. ووفد بلادي يشاطره فيما عبَّر عنه من جزع حول الحجم الهائل لتجارة الأسلحة وفيما أظهره من قلق بشأن مشكلة انتشار الألغام بكافة أنواعها. ونحن نؤيد دعوته لكي تعطي الدول الأعضاء الأولوية القصوى لهذه المشاكل. أما فيما يتعلق بالجوانب الأخرى التي تناولها الأمين العام في هذا الميدان، فنحن نعتقد أن جهود المجتمع الدولي يجب أن تتركز بشكل أكبر على الأسلحة النووية، باعتبارها الأكثر خطرا على السلم والأمن الدوليين. والأمر الأكثر إلحاحا في هذا الصدد هو ضرورة القيام بالمزيد من الخطوات لكفالة تدمير هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى وتحري،م صناعتها وحيازتها واستعمالها، والتصدي لمحاولات انفراد إحدى الدول لتكديس أكبر قدر ممكن من الأسلحة النووية لديها، وهو ما نبهت إليه بلادي في وثيقة رسمية للأمم المتحدة عممت تحت الرمز (S/1994/1386).

إن وفد بلادي يشاطر رغبة الأمين العام في الاختتام الناجح لمؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهنا لا يفوت وفد بلادي أن يشير الى أن تحقيق هدف هذا المؤتمر - وهو تمديد معاهدة عدم الانتشار - مرتبط بمسائل أخرى يجب معالجتها. ويأتي في المقام الأول ضرورة توفير ضمانات أمنية لها مصداقيتها للدول غير النووية، وضمان الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. ونحن في الجماهيرية العربية الليبية نولي لهذه المسألة بالذات الأهمية القصوى، لأن المنطقة التي ننتمي إليها بها حالة اختلال أمني بسبب حيازة الاسرائيليين للأسلحة النووية وعدم انضمامهم لمعاهدة عدم الانتشار ورفض وضع منشآتهم النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد تميز "ملحق خطة للسلام" بأنه تناول العديد من المسائل بكل الصراحة والموضوعية. وحقيقة الأمر هي أن الجماهيرية العربية الليبية ما فتئت تنبه وتذكر بالعديد من المسائل التي أثارها الأمين العام. ووفد بلادي لا ينوي تكرار ما سبق أن قلناه في هذا الشأن، ولكن نريد أن نتطرق الى مسألتين لما لهما من أهمية.

أولا، إننا نرى بأن الأمين العام محق تماما حينما أشار الى الصعوبات الناجمة عن عدم الدقة في أهداف ومرامي بعض قرارات مجلس الأمن. ونحن نشير الى ذلك لأن لبلادي تجربة ملموسة في هذا الشأن. فقد قمنا باجراءات عملية، وقبلنا مبادرات عديدة، وأظهرنا ما ينبغي من مرونة استجابة للمطالب الظاهرة من قرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢). وقد اعترفت منظمات حكومية ودول كثيرة منها أعضاء في مجلس الأمن بأن ما اتخذ من خطوات كاف لرفع العقوبات.

إلا أن رفض دول معينة أعضاء في هذا المجلس الاعتراف بهذه الحقائق، وإصرارها على التمسك بتفسيراتها الخاصة للقرار المذكور حال دون تحقيق الاتفاق بين أعضاء مجلس الأمن لرفع أو حتى تخفيف العقوبات المفروضة بموجب القرارين ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣). وقد استمرت هذه الممارسة لدرجة رسخت اعتقاد بلادي بأن الهدف من هذه العقوبات هو المعاقبة وإلحاق أكبر ضرر ممكن بالشعب الليبي. ولقد بيَّنا أمام محافل كثيرة، بما فيها هذا المجلس، حجم هذه الأضرار. كما فصَّلنا ذلك في وثائق رسمية عديدة آخرها الوثيقة S/1994/921. والآن يكفي أن أشير الى أن من بين أضرار العقوبات سقوط طائرة مدنية ليبية عام ١٩٩٢ ووفاة جميع ركابها البالغ عددهم ١٥٧ شخصا نتيجة الحظر على توريد قطع الغيار للطائرات، ووفاة ٦٢٢ ١ شخصا بسبب حوادث السيارات على الطرق البرية، وكذلك وفاة ٣٥٠ شخصا أغلبهم من الأطفال والعجزة والنساء نتيجة تأخر نقلهم للعلاج بالخارج. كما نجم عن العقوبات توقف العديد من الأنشطة الإنمائية. هذا فضلا عن أضرار اقتصادية وصلت الى ما يزيد على ٤,٥ بليون دولار.

وحقيقة الهدف المبيت ضد ليبيا من وراء فرض العقوبات تتضح أيضا من خلال أساليب أخرى مثل تلك التي تتعامل بها لجنة العقوبات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) التي عرقل موقف أحد الوفود فيها العديد من الطلبات المتعلقة بالاعفاءات لأغراض إنسانية مثل نقل المرضى بالإسعاف الطائر.

ثانيا، إن وفد بلادي يشاطر رأي الأمين العام بأن الجزاءات تتعارض مع الأهداف الإنمائية للمنظمة لما تلحقه من أضرار بالقدرة الانتاجية للبلدان المستهدفة. واذا كان هذا هو الحال بالنسبة للجزاءات التي يمكن أن تكون قد اتخذت طبقا لروح ونص الميثاق، فإن الوضع

سيكون أسوأ من ذلك بكثير عندما تتخذ هذه الجزاءات كأداة للمعاقبة والاقتصاص، كما هو الحال بالنسبة لبلادي التي فرضت عليها جزاءات بات واضحا أن الهدف منها هو خدمة مقاصد خاصة وتحقيق أهداف سياسية، وإلحاق أكبر أذى ممكن بالشعب الليبي الذي لم يرتكب أي عدوان أو يقم بأية أعمال من شأنها الإخلال بالسلم والأمن الدوليين.

إذ لو لم يكن هذا هو الهدف فلماذا رفضت كل محاولات الحل السلمي للخلاف الذي استغلته الدول المعنية لفرض هذه الجزاءات؟ ولماذا القفز الى الفصل السابع في التعامل معه؟ ولماذا حددت سبل حل هذا الخلاف بشكل يتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية ورفضت مبادرات الحل بما يتفق مع هذه الأعراف والقوانين، وهو الإجراء الذي طالبت بلادي منذ البداية بالعمل على أساسه وحثت أجهزة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، للمساعدة على إقناع الأطراف الأخرى للقبول به باعتباره السبيل المناسب لإقرار العدالة والمحافظة على مصالح كافة الأطراف.

في ختام هذا البيان لا يفوت وفد بلادي أن يشير الى أن هذه المناقشة وفرت لنا فرصة للإعراب عن موقفنا بشكل تميز في مجمله بطابع العمومية. وفي الوقت المناسب سوف نعرب عن موقفنا بشكل أكثر تحديدا حول المقترحات الأخرى الواردة في "ملحق خطة للسلام". ولذلك فإننا نؤيد اقتراح رئيس حركة عدم الانحياز بأن تقوم الجمعية العامة بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع لها يدرس هذا الملحق بإمعان ويقدم بشأنه ما يراه من ملاحظات وتوصيات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل سيراليون. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بنغورا (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد وفد بلادي، السيد الرئيس، أن يراكم، وأنتم الأبن البار للشقيقة الأرجنتين، تديرون مداولات مجلس الأمن خلال الشهر الأول من ١٩٩٥. وإننا لواثقون من أن عمل المجلس سيستفيد بصورة كبيرة من مهارتكم وقدرتكم الدبلوماسية المشهود بها.

اسمحوا لي أيضا، أن أتوجه من خلالكم بالتقدير لسلفكم، سعادة السفير باكوراموتسا، الممثل الدائم لرواندا، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر المنصرم. وعلى نفس المنوال، يغتنم وفد بلادي هذه الفرصة للترحيب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن بينما يعرب عن ثقته بالإسهام الذي سيقدمونه لأعمال المجلس من أجل فائدة عضوية هذه المنظمة.

إنه ليحزنني، أن أنقل من خلالكم تعازي جمهورية سيراليون العميقة حكومة وشعبا الى حكومة وشعب اليابان لما حل بهما من دمار لا يوصف ومعاناة إنسانية تسبب بهما الزلزال الكارثي الذي ضرب بلادهم الثلاثاء الماضي. إننا نعرب عن تمنياتنا لهم بالشفاء والبرء العاجلين.

إن وفد بلادي يقدر هذه الفرصة لكي يتشاطر أفكاره مع أعضاء مجلس الأمن بشأن ورقة الموقف التي قدمها الأمين العام على أنها ملحق "لخطة السلام". ويكفي القول إننا نتفق ووجهات النظر التي أعرب عنها بأسلوب بليغ الممثل الدائم لأندونيسيا، عندما تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

تثير هذه الورقة، كما هو متوقع، طائفة من المسائل الهامة التي يتطلب بعضها لما فيها من تعقيد أن تدرسها الدول الأعضاء دراسة متأنية ومفصلة يمكن أن يتم التوصل من خلالها الى نهج يقوم على توافق الآراء. واذا كانت الحالة كذلك، فإن ملاحظاتي اليوم ستكون ذات طابع استهلالي وستقتصر على ثلاثة مجالات فقط تم استكشافها من جانب الأمين العام وهي: الجزاءات، والدبلوماسية الوقائية وصنع السلم، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

قليلون منا سيشككون بفعالية العقوبات التي فرضها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق كوسيلة لمعالجة الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبالمثل، ليس هناك خلاف على أن أحكام المادة ٤١ تفرض التزاما على الدول الأعضاء كي تمتثل لنظام العقوبات هذا. غير أن النتائج غير المتوخاة للعقوبات، كما دللت على ذلك التجارب الأخيرة، تتطلب إجراء دراسة معمقة لطريقة تطبيقها. ونعتقد أن الهدف العام لأي نظام للعقوبات ينبغي ألا يكون موضع مساومة بفعل بروز عوامل طويلة الأجل لم يكن مخططا لها. ومما يكتسي الأهمية ضرورة

الاحتراس إزاء توليد ظروف في الدولة المستهدفة تؤدي الى موقف عدائي تتم إثارته واستغلاله في أوساط عامة السكان ضد المجتمع الدولي.

ويمكن أن يحدث ذلك بسهولة عندما تكون المجموعات الضعيفة معرضة لصعوبات قاسية لم يتم التوصل الى علاج لها. إن ملاحظات الأمين العام بشأن هذه المسألة وثيقة الصلة تماما بالموضوع: وهي إنه ينبغي النظر في إقامة نهج منتظم مكان الترتيبات المخصصة الراهنة. ويفهم وفد بلادي من هذا أن ما يطلب الى مجلس الأمن أن يأخذه في الاعتبار هو إجراء تخطيط أكثر عمقا وشمولا بحيث تدخل فيه عناصر مثل الأهداف التي ينطوي عليها نظام معين للجزاءات؛ وطريقة لتحديد وقت تحقيقها؛ وتوفير الوسائل للمساعدة الانسانية من أجل تقليل أثر ذلك على المجموعات الضعيفة في الدولة المستهدفة؛ وإنهاء الجزاءات عندما يتم الوفاء بالشروط الأصلية التي دعت الى فرضها.

وكنتيجة طبيعية، لا تقل أهمية، ضرورة أن يفكر مجلس الأمن جديا بإنشاء آلية للتخفيف من الآثار الاقتصادية المعاكسة للعقوبات على الدول الثالثة. ولقد أكد وفد بلادي دائما أن أحكام المادة ٥٠ تحمل معها توقعات تتجاوز مجرد التشاور مع المجلس، ألا وهي مسألة العلاج. ومن المعقول، أن التدابير الرامية لاستعادة السلم والأمن الدوليين، والتي هي بطبيعتها، مسؤولية جماعية للأمم المتحدة، ينبغي أن تصاغ في إطار دينامي لا يقوض فيه التزام الدول الأعضاء منفردة من خلال تعريض رفاهها الاقتصادي للخطر على المدى الطويل.

لذلك نلاحظ بارتياح كبير اقتراح الأمين العام الرامي الى إقامة آلية تلقي نظرة شاملة على الأثر المترتب على الدولة المستهدفة، والآثار المحتملة على الدول الأخرى، وأفضل الطرق لتحقيق هدف الجزاءات بما يعود بأقصى فائدة على المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل، في ضوء الآراء المؤيدة بشكل كاسح لهذه الآلية، أن يولي مجلس الأمن الاعتبار في الوقت المناسب لطرائق استحداثها.

وفيما يتعلق بمسألة الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم، فإننا نسلّم بالصعوبات الكامنة في التشجيع على تدخل أكبر من جانب الأمين العام، استخداما لمساعيه الحميدة، في حالات الصراع، مما يهيئ مناخ حسن النية الذي يتيح إيجاد الحلول. ونحن نوافق كل الموافقة على أنه يتعين تطوير خلق جديد ضمن المجتمع الدولي يفضي إلى التخلص التدريجي من إحجام الدول الأعضاء الحالي عن قبول ما يعرض من خدمات الأمم المتحدة لمنع الصراع وحفظ السلم، سواء في حالات الصراع بين الدول أو حالات الصراع الداخلية.

ويعتقد وفد بلدي أن جعل هذا الخلق حقيقة واقعة أمر يتطلب من كل منا أن يدرك إننا سننفق، إذا ما قبلنا جهود الأمم المتحدة، موارد أقل، بشرية ومادية على السواء، مما ينفق على كفالة انتصارات عسكرية مكلفة. وهذه الحقيقة تكمن بالفعل وراء اقتراح وفد بلدي المعروض فعلا على اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة. ولكن، ما هو أبعد من ذلك، أننا كبلد يعيش آلام حالة داخلية تعود جذورها، كما يعلم المجتمع الدولي، إلى الحرب الأهلية الليبرية، قد خطونا كأمة خطوة طلب مساعدة المنظمة، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام، من أجل إحلال السلم في بلدنا.

إن محبتنا للسلم وحرصنا على أمن وازدهار أمتنا هما أعظم مما قد تمليه علينا التصورات الخاطئة عن حرمة سيادة الدولة. وفي هذا السياق أيضا تنظر حكومتي بنشاط في مختلف الخيارات المفتوحة أمامها، وليس أقلها وجود بعثة ميدانية صغيرة من النوع المشار إليه في الفقرة ٣١ من ورقة موقف الأمين العام. وسنستمر في العمل عن كثب مع الأمين العام بشأن هذه المسألة حتى يتسنى لنا أن نستفيد في الوقت المناسب من التجربة والخبرة اللتين اكتسبتهما المنظمة من أجل إحلال السلم في بلدنا.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة بناء السلم بعد انتهاء الصراع التي تهمنا أيضا، في ضوء الحالة الراهنة التي نمر بها. ولا شك في أن إحلال السلم يمكن تعزيزه على نحو كبير عن طريق إعادة بناء البنى والمؤسسات التي دمرها الصراع. فبناء الثقة بين الفصائل المختلفة، ووضع جداول زمنية متينة لنزع السلاح، وإعادة دمج المقاتلين السابقين في القطاع المدني، ووضع برامج سياسية واجتماعية - اقتصادية طويلة الأجل، كلها أنشطة خليقة بأن تضمن السلم الدائم على الصعيدين الوطني والإقليمي معا.

وتحقيق هذا ينبغي أن ينظر إليه كمغامرة مشتركة ومسؤولية تتقاسمها الدولة أو الدول المعنية والأمم المتحدة، وذلك لصالح تأمين السلم والأمن الدوليين. ينبغي أن ينظر إلى هذا على أنه استثمار يجب أن تقدم عليه الأطراف المعنية والمجتمع الدولي بغية تفادي النكسة وتشجيع فرص السلم والاستقرار في الأجل البعيد. وهنا أيضا يكون هذا هو المسلك الوحيد الذي يمليه الحذر ويمليه حسابنا لتكلفة الفرصة الضائعة.

إن ما حاولت أن أبيِّنه هو أن المشاكل التي أصبح متعينا على المنظمة وأعضائها أن يواجهوها منذ انتهاء الحرب الباردة ليست عناصر منعزلة في الصورة الكلية لعالمنا. فهي مترابطة بطرق قد لا يريد بعضنا أن يعترف بها. وإنها إرث من العهد الماضي بقدر ما هي فرصة لإقامة روابط جديدة للمستقبل.

ولذا ينبغي ألا ننسى، إذ نمضي قدما في الأشهر المقبلة في نظر هذه المسائل التي طرحها الأمين العام، إن أعمدة السلم والأمن التي يجب أن نشيدها في هذه الفترة الانتقالية لا بد أن تقوم بالتساوي على أساسات سياسية واقتصادية. ولا يسعني أن أختم إلا بتكرار عبارة الأمين العام التي تقول بأن وجه الصراع في عصرنا يتطلب منا التزاما بالتعاون والتعددية الحقيقية أعمق مما أحرزناه من قبل. فمن يمن الطالع إذن أننا بدأنا مؤخرا في رسم "خطة للتنمية" من الغني عن البيان أنها يمكن أن توجد روحا جديدة من التعددية المفضية إلى السلم والأمن العالميين. ونحن على اقتناع أن خطة للسلام وخطة للتنمية يوفران لنا معا مفاتيح الوصول إلى ذلك الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل سيراليون على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. إنني على اقتناع بأن المهارة التي تظهرونها في أداء واجباتكم ستمكّن المجلس من تناول المسائل الهامة المعروضة عليه بطريقة عملية وميسرة.

والنرويج تنضم إلى الآخرين في الترحيب بورقة الموقف المقدمة من الأمين العام في مستهل عام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. إن الملحق الصادر لـ "خطة للسلام" يشكل إسهاما هاما وقيّما في العملية الجارية لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن. ولقد لفت الأمين العام اهتمامنا باستمرار إلى أكثر المسائل التي تواجه الأمم المتحدة إلحاحا، معتمدا على الخبرة المكتسبة منذ صدور تقريره "خطة للسلام" في حزيران/يونيه ١٩٩٢.

وأود أن أعلق، كما فعل الآخرون، بطريقة أولية على بعض المسائل التي تتصف بأهمية خاصة بالنسبة لسلطات بلادي.

إننا نعتقد أن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم مهمتان تنمان عن تحد، والأمم المتحدة مهيأة جيدا لتضطلع فيهما بدور هام من خلال أدوات متنوعة منها الوساطة، وفض الصراعات، وتقديم مساعي الأمين العام الحميدة. وينبغي أن نبذل جميعا قصارى جهدنا لجعل أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن منصبة، على نحو متزايد، على الجهود التي تتيح حل المشاكل قبل استفحالها وتحولها إلى منازعات وصراعات. وفي هذا الوقت الذي يُلقى فيه على كاهل المنظمة عدد وافر من المطالب، والذي تُلمس فيه ندرة الموارد، نجد أن العمل الوقائي المركّز سيكون أنجع الطرق التي يمكن للأمم المتحدة أن تسلكها في تصديها للتحديات التي يمكن أن تهدد الأمن الجماعي في المستقبل.

إن العمل الوقائي الفعال يتطلب القيام بعمل مبكر. وتدل خبرتنا على أن المساعدة الدولية يمكن أن تحافظ على السلم، وتنقذ الأرواح، وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية إذا بلغت المجتمعات المعرضة للخطر في الوقت المناسب. ولقد شهدنا كثيرا فرصا فريدة ضاعت بسبب أننا لم نقم، بصفتنا دولا فرادى أو أعضاء في الأمم المتحدة، بتعبئة الموارد في الوقت المناسب. ولقد تبيَّن في كثير من الأحيان أن آليات استجابتنا لا تكفي لتلبية الاحتياجات المبكرة للديمقراطيات التي تكافح من أجل البقاء أو لمبادرات السلام، أو للمجتمعات المعرضة للكوارث أو للأذى.

لقد حاولت النرويج أن تتصدى لهذه التحديات عن طريق إنشاء النظام النرويجي للاستعداد للطوارئ، وبنك الموارد النرويجي للديمقراطية وحقوق الإنسان. وبناء

على طلب وكالات الأمم المتحدة، والديمقراطيات الجديدة والأطراف في الصراعات المسلحة، أرسلنا في العام الماضي ما يزيد على ٥٠٠ من اخصائيي الإغاثة، ومستشاريي حقوق الإنسان، ووسطاء السلام، والمراقبين إلى أكثر من ٣٠ بلدا في افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط.

هذه الترتيبات الاحتياطية مكنتنا من الاضطلاع بدور نشط كوسيط في أربع عمليات سلم منفصلة: في الشرق الأوسط، وفي غواتيمالا، ويوغوسلافيا السابقة، ومؤخرا في سري لانكا. وفي كل هذه الجهود السلمية كان دورنا داعما أو مكملا أو ممهدا لدور الأمم المتحدة.

وكما أشار أميننا العام، لا بد من إيجاد حلول للمشاكل العملية المتعلقة بالعثور على أشخاص لديهم ما يلزم من المؤهلات والأقدمية للعمل كممثلين خاصين أو مبعوثين خاصين للأمين العام، وبتوفير الموارد اللازمة لإنشاء بعثات ميدانية صغيرة لأغراض الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى وسيلة الوزع الوقائي. إن وزع قوات لها ولاية وقائية واضحة قد بدأ لأول مرة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وذلك بقوة مشتركة من بلدان الشمال الأوروبي. وهذه العملية لا بد أن توصف حتى الآن بأنها عملية ناجحة، وبالتالي نرى أنها تبرز كمثال يحتذى في مناطق الصراع المحتمل الأخرى.

والعقبة الأساسية الأولى التي تعترض وضع استراتيجية للوزع الوقائي هي عدم توفر الموارد. ثانيا، وربما الأهم، أن السلطات الرسمية في البلدان المعرضة للصراعات كثيرا ما تقاوم تدخل الأمم المتحدة أو أي تدخل دولي آخر. ومن ثم، يُبرز الأمين العام ضرورة خلق رأي عام تكون القاعدة السائدة فيه هي قبول الدول الأعضاء لما تعرضه الأمم المتحدة من مساع حميدة.

وينبغي الترويج لمواقف مماثلة في أوساط الدول الأعضاء بالنسبة للوزع الوقائي.

أما مفهوم عمليات حفظ السلام فينبغي زيادة تطويره لمواجهة التحديات الجديدة. والنرويج كانت وما زالت نصيرا قويا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ولقد أسهمنا في عدد كبير منها، وكنا نشطين في تطوير بعض مفاهيمها - مثل وضع كتيبات للتدريب، وإنشاء قوات احتياطية. وكان تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال القيادة والتحكم موضع اهتمامنا منذ وقت طويل. ويكفي أن أشير إلى مبادرة بلدان الشمال في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة والفريق العامل غير الرسمي المعني بالقيادة والتحكم الذي أنشئ تحت رئاسة النرويج كنوع من المتابعة لاجتماع أوتاوا غير الرسمي بشأن عمليات حفظ السلم. وقد أصدر الأمين العام الآن تقريرا منفصلا يتعلق بهذه المسألة التي ستتاح لنا فرصة مناقشتها بمزيد من التفصيل في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم، في وقت لاحق من الربيع القادم. ولا أود سوى التأكيد على الأهمية التي نعلقها على وجود خطوط واضحة للقيادة، وفهم مشترك للتحكم أثناء العمليات. ونرى أن القيادة الواحدة شرط أساسي لنجاح عملية حفظ السلم.

والنرويج تشاطر الأمين العام تماما رأيه القائل بأنه ليس هناك ما هو أخطر من أن يطلب إلى عملية لحفظ السلام استخدام القوة في وقت لا تستطيع فيه ذلك بسبب تكوينها وتسليحها وحدود ما هو متوافر لديها من دعم سوقي وكيفية وزعها. إن سلامة العملية والخطر الذي يتعرض له العاملون فيها يجب أن يكونا هما الأولويتان الأساسيتان.

وفضلا عن ذلك، نؤيد الأمين العام في رأيه القائل بأنه قبل أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن إنشاء عملية جديدة لحفظ السلم أو توسيع عملية من هذه العمليات ينبغي أن تطمئن الأمم المتحدة إلى سرعة تزويدها بما يلزم من أفراد ومعدات.

وفي هذا الصدد، ترحب النرويج بالتحسن الذي لمسناه في إجراءات المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمين العام. ونؤمل إيمانا راسخا بأن الحوار المعزز مع مجلس الأمن والشفافية المتزايدة في هذه المسائل ستكون لهما أهمية حاسمة في الإبقاء على تأييد واسع النطاق بين الدول الأعضاء لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وينبغي أن تكون المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات منظمة ومركزة على المجالات التي تهمنا بصورة خاصة، وأن تجري على أساس منتظم، وكذلك عندما ينظر في أمر تمديد

و/أو تعديل ولايتها القائمة وينبغي لمجلس الأمن، كلما أمكن، أن يتشاور أيضا مع البلدان التي يحتمل أن تسهم بقوات قبل أن يتخذ قرارا ببدء عملية جديدة من عمليات حفظ السلم.

إن المهام الجديدة التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام متعددة الجوانب. وما يلزم الآن هو أن نبحث اقتراحات جديدة تتعلق بالمهام الجديدة لهذه العمليات. وأفكار الأمين العام التطلعية بخصوص قوة الرد السريع والمخزون الاحتياطي لمعدات حفظ السلم المعتادة، والشراكات بين الحكومات التي تحتاج إلى معدات والحكومات المستعدة لتقديمها، كلها تستحق مزيدا من الدراسة والتداول. فالمقصود بهذه الاقتراحات الاستجابة للمتطلبات الحالية والمتطلبات المقبلة التي يمكن من الآن توقعها، وهي بالتالي جديرة باهتمامنا الكامل.

إننا نشارك الأمين العام العديد من ملاحظاته في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ونرى أن الانتقال من عملية حفظ السلم إلى الجهود الإنسانية والإنمائية الأطول أجلا يحتاج إلى إدارة حريصة، كما أن مسألة التنسيق والمسؤولية لا بد من إمعان النظر فيها في كل حالة على حدة.

وفيما يتعلق بقضية الألغام المضادة للأفراد، يعتقد وفدي أننا بدأنا بداية طيبة بفضل مبادرتي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، اللتين حظيتا بدعم حكومتي القوي. وسنظل مشاركين بنشاط في هذه المسائل وفي أنشطة المتابعة.

أما عن الجزاءات فإننا نرى أنها ستظل تمثل وسيلة هامة في جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن. وينبغي لمجلس الأمن، فيما يتعلق بفرض الجزاءات واستخدامها، أن يقيم آثار هذه الجزاءات على بلدان أخرى، ويستكشف السبل لمساعدة البلدان الأخرى التي تتأثر سلبا بالجزاءات. والواقع أن بلدان الشمال الأوروبي قدمت اقتراحات مماثلة في وثيقتها المعنونة "تشكيل السلم: الأمم المتحدة في التسعينات" التي عممت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١. وينبغي أن نحرص على عدم اضعاف وسيلة الجزاءات بأي شكل من الأشكال.

يعرب الأمين العام عن قلقه إزاء عواقب استخدام القوة لأغراض خلاف الدفاع عن النفس في سياق حفظ السلام. وبينما نتفق مع من يرون أن التدابير القسرية لا يمكن استبعادها، نرى ضرورة توخي الحذر في معالجة مسألة استخدام القوة أو إنفاذ السلم. إن التجربة الحديثة توضح لنا تعذر توقع كل الآثار المترتبة على عمليات إنفاذ السلام. والقليل من الأزمات يناسبه هذا النهج، والكثير من البلدان بلدان تعزف عن وضع جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة لعمليات تشعر أنها تنطوي على مخاطر أو أنها غير مأمونة العواقب، كما أن موارد الأمم المتحدة المحدودة تشكل عائقا أمام تدابير إنفاذ السلم. وفي الحالات التي يأذن فيها المجلس بمثل هذه العمليات قد يلزم اسنادها إلى دول أعضاء أو إلى الترتيبات الأخرى التي تملك القدرة اللازمة لتنفيذها.

أما مسألة التنسيق فهي مسألة حاسمة سواء داخل الأمانة العامة أو فيما بين مختلف وكالات وهيئات الأمم المتحدة أو بين المقر والميدان، وكذلك في مواقف الحكومات في مختلف الهيئات. ويجب أن يكون الهدف هو أداء المهمة على المستوى الصحيح وفي الأجهزة المختصة وبالتعاون الوثيق. ونعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحسين التنسيق العملي لجميع الجوانب التي تتسم بها أي عملية شاملة لحفظ السلم، بما في ذلك الجهود الإنسانية وخاصة في الميدان. وهنا أشير مرة أخرى إلى ضرورة أن يكون دور كل من الممثل الخاص للأمين العام، وقائد القوة، وسلسلة القيادة، واضحا وضوحا مطلقا.

ختاما، أود أن أتطرق الى الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة فيما يتصل بحفظ السلام. إن موارد الأمم المتحدة مستخدمة الى أقصى حد لها، وكذلك موارد العديد من البلدان المساهمة بالقوات. وتواجه الأمم المتحدة حالة مالية خطيرة، تؤثر تأثيرا عكسيا على عمليات حفظ السلام. ويلزم حل هذه المشاكل بعجالة وعلى أساس دائم.

وكما قال الأمين العام نفسه، فإن قدرة الأمم المتحدة على تأدية المهام التي أنشئت من أجلها معرضة للخطر، ولم يعد هذا مجرد مسألة مالية بل مسألة سياسية ملحة. توافق النرويج تماما على هذا التحليل وتؤيد تماما إدخال الحوافز المالية والجزاءات والإصلاحات التي اقترحها الأمين العام، باعتبارها

تدبيرا سياسيا للتصدي للتهديدات التي نتصور أنها تستهدف المنظمة. ونرى أن الإصلاحات ضرورية لصيانة مبدأ التعددية وتجديده.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أعبر عن تعازينا وأن أنقل رسالة تعاطف ودعم لوفد اليابان وللشعب الياباني إبان الزلزال المأساوي.

مرة أخرى، سيدي الرئيس، أود أن أعبر عن تقدير وفد مصر لقيادتكم القديرة للغاية للمجلس. إن توقيت مناقشتنا اليوم تحت رئاستكم ليس من قبيل المصادفة. فمنذ فترة ليست ببعيدة اجتمعنا هنا في هذه القاعة للإعراب عن تأييدنا لاقتراح مشترك، قدمته الأرجنتين ونيوزيلندا، حول تعزيز ترتيبات إجراء المشاورات بين البلدان المساهمة بالقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمين العام. ونحن على ثقة من أن المجلس، تحت قيادتكم الحكيمة، سيولي الموضوع الهام قيد المناقشة اليوم ما يستحقه من بحث.

لقد استمعنا الى سفير اندونيسيا وهو يتكلم نيابة عن حركة عدم الانحياز. ونؤيد تمام التأييد الآراء التي أعرب عنها في بيانه، وأود أن أضيف بعض التعليقات التي تريد الحكومة المصرية أن تسجلها.

أود أن أبدأ بالترحيب بتقديم ملحق "خطة السلام" في حينه. لقد تمكن الأمين العام حقا من استرعاء انتباه المجتمع الدولي بأكمله بالتركيز على المجالات المثيرة للمشاكل التي تلاقي الأمم المتحدة فيها صعوبات في الوفاء بالولاية الموكولة اليها ويكون مطلوبا فيها من الدول الأعضاء أن تتخذ "قرارات صعبة".

بعد أكثر من عامين على تقديم "خطة السلام"، لا بد للمرء أن يسلم بالتغيرات الجوهرية الحاصلة في البيئة الدولية وأثرها على أداء الأمم المتحدة وفعاليتها. ولقد ذكرنا الأمين العام - عن وجه حق - بأننا مازلنا في مرحلة انتقالية بعد انتهاء الحرب الباردة.

لكن هناك شكوكا مبررة بأن: "هذه الروح الجماعية الجديدة" (S/1995/1، الفقرة ٢) التي بزغت، والتي كانت قمة عام ١٩٩٢ مظهرا واضحا من مظاهرها، ستظل سائدة. فعندما تقاس بالعزيمة والوحدة اللتين أبداهما المجتمع الدولي أثناء حرب الخليج الأخيرة، لا يؤدي الافتقار الى الحزم الدولي لردع ودرء العدوان في أماكن مثل البوسنة إلا الى تعزيز هذه الشكوك.

لقد بزغت مسألة الوقاية في السنوات الأخيرة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للدبلوماسية الدولية في مواجهة حالات الصراع الكامنة أو القائمة بالفعل. وتزداد أهمية وقيمة الإجراءات الوقائية إذا وضعنا نصب أعيننا الموارد المحدودة المتاحة للمجتمع الدولي للعمل من خلال الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة أو عن طريق الترتيبات أو الوكالات الإقليمية، الحكومية الدولية منها أو غير الحكومية على حد سواء.

ولهذا يوافق وفدي على تأكيد الأمين العام بأن الجهود المستمرة لحل المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والإنسانية الكامنة هي وحدها التي يمكنها إقرار السلم على أساس دائم. ومن الأفضل طبعا منع نشوب الصراعات عن طريق الإنذار المبكر، والدبلوماسية الهادئة ومشاركة الأمم المتحدة الفعالة من بذل جهود، سياسية - عسكرية جبارة لحل هذه الصراعات بعد نشوبها. ولقد تقدم الأمين العام بعدد من الاقتراحات لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الوقاية. ويتعين علينا أن ندرس بتعمق جدوى تنفيذ مقترحاته.

إن دور المنظمات والترتيبات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، يمكن أن يكون حاسما في نجاح تدابير الدبلوماسية الوقائية. والأمم المتحدة مطالبة بمساعدة الجهود الإقليمية لتطوير الآليات الوقائية للصراعات الإقليمية. وفي هذا السياق، قررت حكومة مصر أن تنشئ في القاهرة مركزا تدريبيا لحسم الصراعات وحفظ السلام في افريقيا. ونحن على ثقة من أن هذا المركز التدريبي المنشأ حديثا سيتلقى مساعدة كبيرة من الأمم المتحدة والبلدان ذات الخبرة الطويلة في التدريب على حفظ السلام.

لقد تطورت طبيعة حفظ السلام تطورا سريعا وتجاوزت الطبيعة التقليدية لبعثات حفظ السلام والمراقبة العسكرية.

يؤكد الأمين العام في تقريره أن السنوات القليلة الماضية أكدت أن احترام بعض المبادئ الأولية لحفظ السلام أمر أساسي بالنسبة لنجاحه. وتحليله للنجاحات والإخفاقات الأخيرة يبين أن المبادئ التي أشار اليها كانت في جميع النجاحات موضع احترام، بينما لم يحترم مبدأ أو آخر من تلك المبادئ في معظم العمليات الأقل نجاحا.

إن بعض عمليات حفظ السلام القائمة حاليا قد أوكلت اليها ولايات إضافية اقتضت استخدام القوة ولذلك فهي لم تتماشى والولايات القائمة التي تتطلب موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة. ولسوء الطالع أن هذه العمليات قد أوكلت اليها مهام واسعة للغاية في حين أنها حـُرمت من القدرة اللازمة للوفاء بها سواء من حيث تشكيلها أو تسليحها أو دعمها السوقي أو وزعها.

إن منطق حفظ السلام يأتي من افتراضات سياسية وعسكرية تختلف تماما عن افتراضات إنفاذه. وعندما يأذن مجلس الأمن بعملية لحفظ السلام بموجب الفصل السابع من الميثاق، ينبغي أن يكون واضحا في أذهان الجميع إننا خرجنا عن حفظ السلام التقليدي القائم على موافقة الأطراف.

لقد ذكر التقرير بدقة الصعوبات التي تعترض سبيل إنفاذ الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول الأعضاء التي أوكل اليها مجلس الأمن تطبيق إجراءات كهذه. وعندما يعتمد المجلس إجراءات إنفاذ يتعين عليه أن يلتزم التزاما دقيقا بأحكام الميثاق الواردة في الفصل السابع. إن توسيع تعريف ما قد يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي تبرير إجراءات الإنفاذ، قد يؤثر تأثيرا سلبيا على مكانة المنظمة وعلى مصداقيتها. ويصدق نفس الشيء عندما لا تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لإنفاذ السلم بينما يشهد العالم كله العدوان السافر.

يتضمن تقرير الأمين العام خططا طموحة للغاية لإتاحة القوات والعتاد لعمليات حفظ السلام المصرح بها. وما يسميه الأمين العام بقوة الرد السريع قد يكون اقتراحا بعيد الأثر ألهمته فكرة تشكيل جيش خاص بالأمم المتحدة. ولكننا نرى أن أي ترتيبات من هذا النوع ينبغي أن توضع وفقا لأحكام الميثاق وبعد مشاورات موسعة.

وإذ نؤيد مبدأ وحدة القيادة وضرورة أن تؤدي عملية حفظ السلام مهامها ككل متكامل، فإن من الأهمية بالمثل التشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وينبغي اجراء هذه المشاورات وفقا لروح أحكام المادة ٤٤ من الميثاق عن طريق اضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات كجزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار بشأن أية عملية من عمليات حفظ السلام. وأن المناقشة التي سبقت اعتماد البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن تعزيز ترتيبات المشاورات يعد دليلا جيدا على ما لدى الدول الأعضاء من مشاعر قوية ازاء هذه المسألة.

لقد أكد المجلس في اجتماع قمة مجلس الأمن في عام ١٩٩٢ على اهتمامه وانشغاله بنزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، مع الاشارة بوجه خاص الى أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة النووية التي هي أكثرها تدميرا. ولكن الأمين العام لم يتمكن من الابلاغ عن أي انجازات ملموسة في ميدان عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهذه مسألة تحظى بتأييد دولي اجماعي، وأولوية قصوى منذ اعتماد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨.

وللأسف، لاتزال بعض الدول ترفض الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي من المقرر استعراضها وتمديدها هذا العام. وقد أيدت مصر مرارا وتكرارا الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار - لأنه الضمان الوحيد لاستمراريتها ومصداقيتها في المستقبل. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف، وخصوصا الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الى بذل قصارى جهدهم لتحقيق هذا الهدف، مما سيعزز الأمن الدولي والاقليمي أيضا، ويسهل إمكانيات تمديد معاهدة عدم الانتشار.

لقد أشار الأمين العام في تقريره الى الآثار المحتملة للجزاءات. وقد أبرز عن حق الحاجة الى دراسة هذه المسألة الهامة، التي تؤثر بشكل مباشر

على البلدان المجاورة للبلد المستهدف - إذا جاز للمرء أن يسمي بلدا ما بلدا مستهدفا - وبصورة خاصة القطاعات الضعيفة من السكان في هذه البلدان. وقد اقترح انشاء آلية لتقدير آثار الجزاءات ورصد تطبيقها وقياس آثارها، واستكشاف سبل مساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من أضرار تبعية، ورفع الجزاءات حالما تحقق أهدافها المنشودة. إننا نرحب باقتراحات الأمين العام في هذا الصدد.

لقد دعت مصر منذ أمد طويل الى تطبيق المادة ٥٠ من الميثاق بحذافيرها. ونحن نعتقد بقوة أن مسؤولية مجلس الأمن لا تتوقف عند فرض الجزاءات. وأنه ينبغي للمجلس أن يجري مشاورات مسبقة مع البلدان التي قد تتأثر بالجزاءات، ويجب أن يكون قادرا على استعراض وتقييم الأثر السياسي المنشود من الجزاءات وتقليل أضرارها التبعية الى أدنى حد. ونحن نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعالج هذه المسألة وأن تنظر في اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية التي تعاني منها كثير من البلدان.

وفي الختام، نشاطر الأمين العام دعوته الى التفكير بأسلوب جديد، والى السعي معا لايجاد سبل جديدة للتغلب على الأزمات. إن العالم الذي بزغ بعد نهاية الحرب الباردة ربما لا يزال في مرحلة انتقالية. ولكن العصر الجديد يحمل في ثناياه وعدا كبيرا للسلم والتنمية وينبغي لنا أن نبذل كل ما في وسعنا للوفاء بهذا الوعد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم الأخير هو ممثل البوسنة والهرسك. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدا بياني بالاعراب، باسم حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، عن عميق تعازينا لحكومة اليابان ولأسر ضحايا الزلزال الذي وقع في كوبي. ونحن واثقون، مع ذلك، أن شعب اليابان سيتغلب، بالتحلي بروح العزيمة والمثابرة، على هذه المأساة التي حلت به.

ومما يبعث على الاطمئنان أن نرى السفير كارديناس يدير دفة هذه السفينة، ونحن واثقون من أنه سيديرها بمهارة ومثابرة.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على جهوده المستمرة ودراسته لسبل تعزيز السلم والأمن الدوليين، كما هو وارد في تقريره "خطة للسلام" وفي ملحقها. لقد كانت "خطة للسلام" الأصلية واحدة من القنوات اللازمة المتعددة التي بدأت هذه المنظمة من خلالها مواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة. وقد أعطت بعض التحليلات المستنيرة وكثيرا من الأفكار التي يمكن أن تستفيد منها مساعي الأمم المتحدة. وأن "ملحق لخطة للسلام" وثيقة لا تقل أهمية في اعترافها بأن المجتمع الدولي لا يزال في فترة انتقال، وإنه ليست هناك في هذه المرحلة نظريات أو أساليب أكيدة.

وكانت الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك واحدة من التحديات الأولى التي واجهها المجتمع الدولي وهذه المنظمة، وهي لا تزال تشكل تحديا. وبعد ثلاثة أشهر بالكاد من بدء العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك، طرح الأمين العام "خطة للسلام" مؤكدا هدف تحقيق

> "أمم متحدة قادرة على حفظ السلم والأمن الدوليين، وكفالة العدالة وحقوق الانسان، والقيام، كما جاء في الميثاق، بتعزيز 'الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح'" (S/2411، الفقرة ٣)

ومنذ ذلك الحين، مرت الأمم المتحدة بتجارب ناجحة وفاشلة، وتعلمت الكثير من الدروس التي، كما ذكر الأمين العام في الفقرة ٦ من الملحق، علينا أن نستفيد منها إذا أردنا تحقيق أهداف الميثاق. وفي هذا السياق من الخبرة المباشرة، سندلي ببياننا هذا اليوم.

في البداية، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للفقرة ١٦ من الملحق. فنحن نرى بالفعل أن أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، وخاصة الذين هم خارج دوائر القيادة العليا، يضطلعون بمهامهم بشجاعة والتزام وبسالة في ظل ظروف قاسية ومحبطة.

أما بالنسبة للجزء ثانيا من الملحق، "التغييرات الكمية والنوعية"، فإننا نتفق مع النتيجة بأن معظم الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة ينطوي على صراع داخل الدول،

> "وإن كان بعضها، ولا سيما منها الدائر في يوغوسلافيا السابقة، ينطوي أيضا على بعد يتصل بنزاع بين دول" (S/1995/1، الفقرة ١١)

وتعطينا تجربة البوسنة واحدا من أوضح الأمثلة على ما وصل اليه الملحق من أنه في هذه الصراعات يكون "المدنيون أول ضحاياها وفي الغالب هدفها الرئيسي". (المرجع نفسه، الفقرة ١٢) ويشير الملحق عن حق أيضا - وحالتنا توفر مثالا على ذلك - إلى أن المساعي الانسانية تعرقل بسبب

> "أن تقديم الغوث لسكان بعينهم يتعارض مع مقاصد الحرب التي يبتغيها طرف أو آخر من أطراف النزاع" (المرجع نفسه، الفقرة ١٨)

ولهذا السبب يواصل اليوم صرب كراجيتش عرقلة الطريق الأزرق في سراييفو، ولا يسمحون بشحنات الخشب الى المدينة. وكما أكد الناطق باسم الأمم المتحدة، كريس جانوفسكي، يوم الثلاثاء الماضي "أنهم لا يريدون سوى الاستمرار في جعل الناس يعانون من البرد والبؤس". لقد كانت درجة الحرارة في سراييفو بالأمس ٢٠ درجة مئوية تحت الصفر؛ وهي اليوم أبرد حتى من ذلك.

إن إنشاء إدارة الشؤون السياسية وتمكينها من "متابعة التطورات السياسية على صعيد العالم كله" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦) أمران يحظيان بأشد الترحيب، وبإمكان هذه الادارة أن تخفض بدرجة كبيرة، إذا عملت بدأب، عدد الصراعات والعبء الواقع على إدارة حفظ السلام. وبإمكان المنظمات الاقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الافريقية، والمنظمات الأخرى، أن تسهم في نجاح الادارة بتزويدها بشكل منتظم بالمعلومات، في الوقت الذي يتعين على المنظمة ككل أن تحسن مصداقيتها لتشجيع فرادي الدول الأعضاء على تقديم المساعدة علاوة على طلب المساعدة الضرورية.

إننا نوافق على التقييم الوارد في الملحق بأن حل المنازعات:

> "يقتضي دبلوماسية متذرعة بالصبر. وإنشاء عملية سياسية تتيح، في غضون فترة من الوقت، بناء الثقة والتوصل من خلال التفاوض إلى حلول لخلافات دامت أجلا طويلا" (S/1995/1، الفقرة ٣٦)

لكن التهور الحذر يقتضي عدم الإسراع إلى قبول هذا التقييم على إطلاقه. فلقد دللت حالتنا على أن العمليات السياسية يمكن أن تستخدم غطاء لإطالة العدوان.

وبالنسبة للوقت المطلوب، يجب ألا يكون مفتوحا بلا حدود، والذين يشاركون في المفاوضات يجب أن يكونوا على استعداد لابتلاع كرامتهم، عند الضرورة، والإقرار بالفشل وطرق سبيل للعمل يكون مختلفا تماما عن العملية الفاشلة. علاوة على ذلك، فإن الذين يقومون بالوساطة يجب أن يتوفر لديهم تفهم للخلفية يجب أن يفهموا بالتحديد من هم أطراف الصراع، وما هي دوافعهم من وراء القتال. وهل تتفق دوافعهم مع الميثاق؟ وما هي السياسات التي يسعون إلى تحقيقها؟ وإلى أي مدى تعد مشروعة أو غير مشروعة؟ هذه الأسئلة وغيرها يجب أن يرد عليها قبل أن يقرر المرء ما إذا كان عليه أن يطبق مبدأ الحياد وعدم التحيز أم لا.

إن النتيجة التي يخلص إليها الجزء ثالثا (ألف)، "الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام"، من أن الحياد أساسي لعمليات حفظ السلام، تحتاج على الأقل إلى تفحص، ولا تستحق بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على إطلاقها. ويجب على الأمم المتحدة أن تلتزم الحذر في أمر ما تعتبره عملية حفظ سلام، وفي صدد الافتراضات التي يتقرر العمل بناء عليها إن من المتفق عليه على نطاق واسع أن لكل من الصراعات خصائصه المميزة، وكثيرا ما وجدت الأمم المتحدة نفسها جاهلة بهذه الخصائص وبالتالي اتبعت نهجا ليس له أثر يذكر على الصراع أو له حتى أثر سلبي عليه.

بالنسبة لتطبيق مبدأ الحياد في البوسنة والهرسك، فإنه استخدم في كثير من الأحيان ليقوض الولايات التي حددها مجلس الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المناطق الآمنة وإيصال المساعدة الإنسانية. وفي وضع

مثل الوضع القائم في البوسنة، حيث حددت هذه الولايات كرد فعل لـ "التطهير العرقي" والحصار، يتعارض الحياد مع الوفاء بولايتي توفير المناطق الآمنة وإيصال المساعدة، خاصة وأن "التطهير العرقي" والحصار يمارسان، كما ذكر المقرر الخاص المعني بانتهاكات حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، على يد القوات الصربية بوصفهما سياسة مرسومة.

لقد أدى هذا إلى تذبذب خطير في ممارسة السياسات المتفق عليها والتدابير ضرورية لتنفيذ الولايات الصادرة من المجلس. وفي تجاهل تام للحالة في الموقع، أصبح التحمس في تضييق نطاق وروح الولايات سمة مميزة لسياسة بعض المشاركين في سلسلة قيادة قوة الأمم المتحدة للحماية.

إن الحياد أو عدم التحيز لا يمكن أن يؤدي إلى تقدم إذا كان يعني قبول منع قوافل المعونة الإنسانية، وعرقلة إيصال الوقود والمعونات الأخرى تحقيقا لأغراض الغزو والحصار؛ والاستسلام أمام أخذ وحدات كاملة من قوة الحماية رهائن؛ وإبلاغ الذين يقصفون المستشفيات الكائنة في المناطق الآمنة بموعد ومكان شن ضربات جوية "مظهرية" أو "متناسبة" ضد دبابة مخالفة. إنه من غير المقبول إطلاقا أن تحرف ولايات المجلس لتفيد المنبوذين دوليا والذين يرفضون السلام لصالح حرب تحركها شهوة الاستيلاء على أراضي وموارد دولة عضو ذات سيادة وتحركها كراهية عمياء لمن لا ينتمون إلى نفس الطائفة.

إن تقييم الأمين العام بأنه ما من أداة من الأدوات المتوفرة لصيانة السلم والأمن الدوليين يمكن استخدامها ما لم تتح الموارد الكافية، هو تقييم توافق عليه، في اعتقادي، كل دولة عضو. لكن هناك أيضا مسألة كيفية إنفاق الموارد المالية المتاحة. فمن المعترف به على نطاق واسع، على سبيل المثال، أن قوة الأمم المتحدة للحماية في زغرب لديها فائض من سيارات "لاندروفر" التي تشاهد بانتظام في شوارع المدينة. وهذه الأموال كان يمكن أن توجه لتحقيق غايات أفضل، مثل توفير المعدات الدفاعية لحفظة السلم البنغلاديشيين في بيهاتش. فكما يحدث في أي جهاز إداري، هناك أخطاء تقع في الإنفاق وينبغي تصحيحها.

لقد حدثت حالات عديدة جدا في البوسنة وحدها، ناهيك عن سائر بعثات صنع السلام أو حفظ السلام، تستدعي إجراء دراسة متعمقة بشأن كيفية ضمان عدم انحراف الأفراد الذين أوكلت إليهم ولايات من هذه المنظمة، عن هذه الولايات أو عن مبادئ الميثاق، ومعايير السلوك الأخلاقية العامة ودواعي الحس السليم. ولضرب أمثلة على ذلك التصرف السيء، قد يصح أن نرجع إلى منتصف صيف عام ١٩٩٢، إلا أننا لسنا بحاجة إلا إلى الرجوع فقط إلى يوم الإثنين الماضي، حيث أذيع وأكد نبأ مفاده أن قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك مستعد لتسليم خطط تحليق طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي إلى صرب كارادجي. إن هذا العمل من شأنه أن يهدد بشكل مباشر طياري حلف الأطلسي، ويخفض قيمة التحركات للحلف إلى مجرد أداة للمفاصلة، ويزيد من تضاؤل قيمة القليل الموجود من آليات الأمن لسكان المناطق الآمنة وحفظة السلام. إن حماقة هذا التصرف تبدو واضحة جلية عندما ينظر المرء في النص التالي من "خطة للسلام":

> "إنما يكمن العيب [في عدم حل نزاعات] أولا في عدم توافر الإرادة السياسية ... للسعي لإيجاد حل ... وثانيا، في عدم وجود قوة تأثير تحت تصرف طرف ثالث" (S/24111، الفقرة ٣٤)

ورغم أن الخطأ الأول في البوسنة، لا يمكن أن ينسب إلا إلى صرب كارادجي لرفضهم خطة فريق الاتصال للسلام، فقد اتجه التفكير إلى مثل هذا التصرف تماديا في إبطال مفعول قوة التأثير القليلة - وهي هنا حلف شمال الأطلسي - الموضوعة تحت تصرف قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة.

لقد شهدت البوسنة إساءات كثيرة سببها على الأرجح من مجرد مجموعة صغيرة من الأفراد. وهذه الحالات تتضمن:

- نكران الحقيقة في محاولة لمساواة الحكومات الشرعية بالعصابات الإجرامية، كما يدل على ذلك تقرير مكون من ٧٦ صفحة بعنوان "دليل الشخصيات في يوغوسلافيا السابقة" وضعته في حزيران/يونيه ١٩٩٤ إدارة المعلومات العسكرية للأمم المتحدة في زغرب، وأقر مسؤولو الأمم المتحدة بعد ذلك بأنه معيب فعلا من حيث ما تضمنه من الوقائع؛

- طمس الحقيقة لتبرئة وحماية الذين انتهكوا منطقة آمنة، كما حدث في غورازدة، ولتبرئة وحماية الذين انتهكوا منطقة آمنة وحدودا دولية معا وهم من يسمون صرب كنن؛

- تجاهل وحدة أراضي وسيادة دولة عضو وولاية صادرة عن مجلس الأمن، وهو ما فعله الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بموافقتهما على شحنات وقود غير مشروعة لمن يسمون صرب كرواتيا، في انتهاك للقرار ٨٢٠ (١٩٩٣)؛

- عدم الإبلاغ عن جرائم ارتكبت ضد الإنسانية وعدم التصرف بشأنها، كما حدث في منتصف صيف عام ١٩٩٢، عندما أكدت تقارير لقوة الأمم المتحدة للحماية وجود معسكرات اعتقال كان عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال يجوعون ويعذبون ويغتصبون ويقتلون فيها، فكان أن غلفت هذه التقارير بطابع السرية.

هذه الأعمال جميعا في حد ذاتها تبرر إجراء تحقيق جاد في أمر الأفراد المسؤولين عنها. وحيث أن هذه مجرد أمثلة على نمط أوسع نطاقا، فقد حان الوقت لإنشاء وتطوير آليات للمحاسبة. ومسألة المحاسبة هذه حاسمة لأداء الأمم المتحدة كما هو الحال بالنسبة للتمويل، لأنه بدون محاسبة لن تتوفر المصداقية، التي بدونها لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل.

ونقطتي الأخيرة هي أن من الأسس الهامة لتطوير السياسة ووضع القرارات الهامة والنجاح في تنفيذها، التفهم السليم للأحداث، وتسمية الأشياء بأسمائها الصحيحة وضمان التوفير السريع للمعلومات الدقيقة في حينها. وقد أكد متكلمون عديدون بحق على هذا، وتناولها ببلاغة خاصة سفير ايرلندا، وبالأمس ممثل المملكة المتحدة.

لكن، مما يؤسف له اننا نشهد في أحيان كثيرة التلاعب بالمعلومات بشتى الطرق، بما في ذلك حجب المعلومات الصحيحة، في الوقت الذي توفر فيه معلومات غير محقق من صحتها أو يكون التحقق منها صعبا للغاية.

وبهذه الطريقة وبالتعامل مع مثل أولئك الأفراد، الذين يمكن - بالتأكيد - معرفتهم بسهولة، سيكون من المستحيل حسم الأزمات الدولية على نحو رشيد أو تعزيز مصداقية الأمم المتحدة. كما سيكون من الصعب مواصلة النظام العالمي الجديد، الذي يجب أن يعزز السلم والرخاء لكل البلدان.

إن بقاء كوكب الأرض هذا في مداره رغم ما ارتكب في حقه في هذا القرن يعد، بالتأكيد، نجاحا. ونحن نسلم بأن هذه المنظمة تستحق قدرا كبير من الثناء لهذا النجاح. لكن علينا أن نكون شجعانا ونواجه الحقيقة، ونعترف بأن هذا العالم قد يمر بمرحلة أكثر صحة وأفضل حظا إذا ما تسنى تحمل المزيد من المسؤولية، والالتزام بالمبادئ، وإيلاء مزيد من الاحترام للمعايير والمبادئ القائمة، التي أقيمت على أساسها هذه المنظمة، والتي ينبغي الدفاع عنها بدلا من تفسيرها بصورة عشوائية من قبل هيئات وأفراد شتى.

ويحدونا الأمل والإيمان الصادقان أن تفضي هذه المناقشة والإسهامات العديدة التي أسهمت بها الدول الأعضاء الى إعادة إحياء نهج المنظمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

وبذلك، يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠